

الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي

د. غزلان محمود عبد العزيز *

مستخلص

أصبح التوتر المتزايد بين الصين وعدد من الدول في جنوب شرقي آسيا حول المياه المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي واحدة من أكبر النقاط المحتملة للتصعيد، خاصة في إطار الصعود الصيني المتنامي، والذي قد يمثل -بدرجة أو أخرى- أحد مهددات الأمن والسلام بالنسبة لعدد من دول الإقليم، ودعاوى الدول المتنازعة حول حقوق الموارد في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي يفرض ضرورة الحاجة إلى تحليل آليات التعامل الصيني مع هذه النزاعات. ومع التواجد الأمريكي في الإقليم أصبحت تعامل أمريكا مع هذه "المشكلة الآسيوية" بمثابة اختبار جوهري للوضع المستقبلي للأولوية الأمريكية، حيث تواجه -الولايات المتحدة- اختباراً حاسماً لإثبات قدرتها على الهيمنة ومهاراتها العسكرية والدبلوماسية لحماية حلفائها وأصدقائها أثناء التنقل من خلال التنافس مع الصين الصاعدة. ومن هذا المنطلق، يحل هذا البحث التغيير في سياسة الصين تجاه النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، خاصة مع التنامي الاقتصادي والعسكري لديها، والآثار المستقبلية لهذه القضية على العلاقات الصينية الأمريكية ومستقبل التفوق الأمريكي في آسيا.

كلمات مفتاحية: الصين - بحر الصين الجنوبي - نزاعات

مقدمة :

في السنوات الأخيرة، ظهرت عدد من الكتابات التي تناولت إمكانات الصين كقوة عظمى لديها طموحاتها التوسعية الكامنة، وتحليل سياستها الخارجية تجاه أهدافها المستقبلية، الأمر الذي يمكن أن يشكل تهديداً للأمن الإقليمي والعالمي، حيث أنها قد تؤدي إلى إعادة تنظيم القوى الكبرى في شرق آسيا وما ورائها، والذي سيشكل في النهاية تحدياً لهيمنة الولايات المتحدة على نظام مابعد الحرب الباردة. ومن بين القضايا الأمنية الملحة التي تواجه آسيا، والتي أصبحت من الضرورة بمكان تناول مواقف الصين

* أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ٦ أكتوبر.

إذاتها هي النزاعات البحرية والإقليمية حول مياه بحر الصين الجنوبي، حيث أصبحت من بين أكبر النقاط المحتملة للتصعيد خاصةً في ظل تحديث بكين العسكري والمتزامن مع التواجد الأمريكي في المنطقة^(١).

فمن المعلوم أن ثمة خلافاً حاداً يدور بين الدول المشاطئة لبحر الصين الجنوبي حول حقوق السيادة وما يترتب عليها من تبعات قانونية تتعلق بممارسة مختلف الأنشطة: البحرية، العسكرية، الاقتصادية، التجارية، والسياحية، حيث تقدم الصين -باعتبارها الدولة التي تدعي سيادتها على ٨٠% من مساحة هذا البحر، عدد من الحجج والقرائن الجغرافية والتاريخية التي تبرر بها سيادتها على هذا البحر، تحديداً السيطرة على جزر سيراتي وباراسيل، والتي تحوي موارد طاقة هائلة.

في مقابل ذلك، ترفض الدول الأخرى -خاصةً الفلبين وفيتنام- هذه الحجج الصينية، وتستخدم لهذا الغرض رؤاها الجغرافية الخاصة لإثبات عدم شرعية هذه الحجج في مجال السيادة على هذا البحر. كما أن هذه الدول عملت على تدويل القضية من خلال طرحها في المحاكم الدولية، والاحتكام إلى القانون الدولي للبحار عام ١٩٨٢، وهو ما ترفضه بكين بشدة.

أضف إلى هذه الصراعات الإقليمية حول موارد البحر وبسط السيادة عليه، فإن هذا الإقليم -جنوب شرقي آسيا- يشهد صراعاً بين القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الساعية لتحقيق مصالحها الجيوبوليتيكية في هذا البحر.

فبالنظر إلى النزاعات الإقليمية المستمرة بين الصين وعدد من جيرانها، بما في ذلك اليابان، فإن نزاع بحر الصين الجنوبي يعد قضية ذات أولوية وجزءاً هاماً في عملية النهوض الشاملة للصين، خاصةً مع ضرورة اظهار قدرات بكين في حماية مصالحها وسيادتها وصورتها كقوة عظمى.

وفي الوقت نفسه، دفع تنامي الصعود -العسكري والاقتصادي- للصين معظم دول رابطة جنوب شرقي آسيا (آسيان) إلى دعم جهود واشنطن المتجددة للعودة إلى آسيا، ومن ثم تنشيط العلاقات الأمنية الأمريكية مع الحلفاء والأصدقاء في المنطقة. الأمر الذي حول نزاعات بحر الصين الجنوبي إلى نقطة محورية للتنافس بين القوى الكبرى، مما يعقد هذه القضية، ويطرح تداعيات إقليمية أوسع نطاقاً^(٢).

هذا لا يعني بالضرورة أن مطالب الصين الإقليمية في بحر الصين الجنوبي ستجعل الحرب حتمية، لكنه يحلل سلوكيات وسياسات الصين المرتبطة بهذه النزاعات خاصةً مع التطور والتنمية الاقتصادية والعسكرية لها، الأمر الذي يرتبط مباشرةً بمستقبل السلام

والاستقرار في المنطقة. حيث يكشف تعاملها مع القضية -ومع تنامي قدراتها العسكرية- عن الوضع المستقبلي للإقليم. بمعنى أن نزاع بحر الصين الجنوبي يعتبر مؤشراً جيداً لإختبار نظرية التهديد الصيني. بالإضافة إلى ذلك، يعد هذا مقياساً مفيداً في حدود وإمكانات القوة الأمريكية وتعاملها مع المشكلات والقضايا الآسيوية من جانب، وتحقيق مصالحها مع الطرف الصيني من جانب آخر.

المشكلة البحثية

تعتبر نزاعات بحر الصين الجنوبي أحد أهم البؤر الساخنة في إقليم جنوب شرقي آسيا، ذلك لكونها منطقة صراع حول بسط النفوذ بين القوتين العظميين -الصين والولايات المتحدة الأمريكية- ومحاولة كلاً منهما بسط سيطرتها على الإقليم. فالصين في إطار سعيها نحو تحقيق والحفاظ على تنميتها الاقتصادية- مع التنامي العسكري- تسعى لبسط سيطرتها على بحر الصين الجنوبي لما يحويه من مقدرات واعتباره نقطة هامة في طريق الملاحة العالمية، مع محاولة الحفاظ على هيمنتها على الإقليم، الأمر الذي يؤدي إلى توتر علاقاتها مع عدد من الدول -الصغيرة- المشاطئة للبحر كما هو الحال مع الفلبين والفيتنام وماليزيا وبروناي. على الجانب الآخر، تهتم الولايات المتحدة بالحفاظ على تفوقها "السيادي والمهيمن" على إقليم جنوب شرقي آسيا، الأمر الذي يدفع نحو تطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية مع دول الإقليم التي تواجه تحدي الهيمنة الصينية والتخوف من تهديدات بسط النفوذ الصيني على مقدرات البحر.

من هذا المنطلق، تدور المشكلة البحثية حول تساؤل رئيسي يتمثل في: كيف يؤثر الصعود الصيني -الاقتصادي والعسكري- على نزاعات بحر الصين الجنوبي. بمعنى أن، هل سيساهم التطور الصيني في تعزيز توترات بحر الصين الجنوبي، ومن ثم تحقيق نظرية "التهديد الصيني"؟ أم أن هذا التطور ومحاولة الحفاظ عليه من قبل حكومة بكين سوف يدعم من التوجهات الدبلوماسية لحل هذه النزاعات؟ كما تهتم الدراسة بالإجابة على تساؤل رئيسي يدور حول أثر هذه النزاعات على التعامل الصيني الأمريكي، هل سيتخذ شكل صراعي، أم ستسعى كلاً من القوتين العظميين للحفاظ على مصالحهما معاً. أهداف الدراسة

من خلال المشكلة البحثية السابق الإشارة إليها، ومن خلال التساؤلات الرئيسية، تتحدد أهداف الدراسة في عدد من النقاط المتمثلة في:

١- التعرف على عدد من نظريات العلاقات الدولية المفسرة لنهضة الصين ومدى ارتباطها بفرضية التهديد الصيني.

- ٢- تحديد الأهمية الجيواستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، والوقوف على مواقف الدول المتنازعة
 - ٣- استكشاف التغيرات في سياسات ادارة بكين لهذه النزاعات.
 - ٤- تحليل التعامل الصيني الأمريكي حول هذه النزاعات.
- منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على استخدام مقرب المصلحة الوطنية **National Interest** (٣) حيث أنه يعد أحد الاقتربات الرئيسية في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، كما يعتبر من أنسب المقتربات التي يمكن اللجوء إليها في هذه الدراسة. ويقوم على مقولة أساسية مفادها أن المصلحة الوطنية هي الهدف النهائي والمستمر والقوة المحركة للسياسة الخارجية للدولة. ولذلك، فإن السياسة الخارجية توصف على أنها الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة للوصول إلى تحقيق المصلحة القومية. كما يتصف هذا المنهج بأنه يوضح جانب الاستمرار في السياسة الخارجية للدول في إطار عامل محدد هو المصلحة الوطنية بغض النظر عن التبدل والتغير في الزعامات السياسية أو العوامل السياسية والاستراتيجية والأيديولوجية.

وعلى الرغم من مزايا هذا المنهج إلا أنه لا يخلو من العيوب منها: أنه مفهوم غير محدد يتسم بالغموض والعمومية ويعطي المبرر لصانع القرار لاستخدام القوة العسكرية تحت مسمى المصالح الوطنية، بالإضافة إلى أنه يجرّد سلوك الدولة من الأخلاقيات، كما انه يبالغ في اعتباره السلوك الخارجي للدولة رشيداً بطبعه وموجهاً لخدمة المصالح القومية، في حين أن هناك كثيراً من أنماط السلوك الخارجي للدول أبعد ما تكون عن صفة الرشد وحماية المصالح القومية.

وعليه، يعتبر هذا المقرب ملائماً لتفسير السياسة الخارجية الصينية باعتبارها التفسير العقلاني لتحقيق المصلحة الوطنية وهو التفسير الأفضل لرؤية الدور الرئيسي للأيديولوجية في صنع السياسة الخارجية الصينية.

تقسيم الدراسة:

من خلال أهداف الدراسة، يمكن تقسيم الدراسة إلى ثلاثة عناصر رئيسية:

الأول: اطار نظري تتناول فيه الباحثة التفسير الليبرالي والواقعي لأثر الصعود الصيني على نزاعات بحر الصين الجنوبي، ومدى تحقق نبوءة "تهديد الصين". أما الجزء الثاني، تتناول فيه الباحثة أهم الادعاءات التي تقدمها الدول المتنازعة حول أحقيتها من موارد بحر الصين الجنوبي، والتغير في سياسات ادارة وتعامل بكين مع هذه النزاعات،

مع الإشارة لأهميته الجيوستراتيجية. وفي الجزء الثالث والأخير، تقدم فيه الباحثة تحليلاً حول التعامل الصيني-الأمريكي في إطار هذه النزاعات.

أولاً: إطار نظري: التفسير الليبرالي والواقعي لأثر الصعود الصيني على نزاعات بحر الصين الجنوبي

من الملاحظ أن هناك منظورين مهيمين على تفسير العلاقة بين نهوض الصين وسياساتها تجاه النزاعات الحدودية في بحر الصين الجنوبي، وبالتالي أثار هذا النهوض على طبيعة النظام الأمني والاقتصادي الذي تفوقه الولايات المتحدة في آسيا-عقود بعيدة-. هاذين المنظورين المهيمين إنما يتمثلان في كلاً من المدرستين الليبرالية والواقعية، حيث يعرض كل منهما سيناريوهات متباينة في هذا الأمر، وهو ما يدفع الباحثة إلى تناول هاذين المنظورين بشيء من التفصيل.

بشكل عام، يمكن ملاحظة ميل الليبراليون إلى تبني نظرة أكثر تفاؤلية، وإلى التركيز على الانفتاح الاقتصادي للصين وتفاعلها بإيجابية مع الدول الأخرى، والتي ستؤدي آثارها الهائلة في نهاية المطاف إلى التحرير السياسي للصين وتشجيعها على تبني قواعد النظام الدولي الحالي.

في المقابل، يؤكد الواقعيون على ديناميات القوة المتغيرة ويجادلون بأن الصين سوف تصبح أكثر حزمًا مع زيادة قوتها وتأثيرها. وبالتالي، يجب أن تكون الولايات المتحدة (إلى جانب حلفائها وأصدقائها في آسيا) على استعداد لمواجهة تحديات النظام الإقليمي والعالمية التي يطرحها هذا العملاق الآسيوي الصاعد.

هذه الخلافات بين المتفائلين الليبراليين والمتشائمين الواقعيين هي أكثر مظاهر الجدل المطروحة على نطاق واسع حول نهوض الصين وآثارها على نزاعات بحر الصين الجنوبي. وعلى الرغم من أهمية أطروحات كل نظرية حول سياسات الصين في نزاعات بحر الصين الجنوبي، إلا أن كلاً من النظريتين تواجه عدد من نقاط الضعف، والتي ترجع إلى توقعاتهما الخطية لمستقبل السياسة الصينية تجاه النظام الدولي - سواء كانت المراجعة المتعارضة المتوقعة من قبل منظري القوة أو التكامل المتناغم الذي تنبأ به دعاة الاعتماد المتبادل-^(٤).

ولمعالجة نقاط الضعف والقصور التي شابته تحليلات منظري كلاً من الاتجاهين - الليبرالي والواقعي-، فقد تم استكشاف بعض الاختلافات في كل مؤسسة نظرية من قبل عدد متزايد من علماء العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، لا يؤمن بعض الواقعيين بحتمية لجوء الصين إلى الاداة العسكرية في نزاعات بحر الصين الجنوبي، ومن ثم

إمكانية للجوء إلى الأساليب السياسية والدبلوماسية حول هذه النزاعات. بينما يتنبأ بعض الليبراليين بمستقبل أكثر تشاؤماً مليوناً بالصراع، الذي ستلجأ فيه الصين إلى حتمية الصدام مع دول بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي سيدفع نحو توتر العلاقات مع الولايات المتحدة باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأكبر لدول الإقليم. يُعد تحليل المنطق وراء هذه الآراء المتنافسة مفيداً في توجيه الباحثة لفهم واقع تأثير الصين المتزايد في آسيا وآثاره على سياسة الولايات المتحدة وكذلك مستقبل النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي.

(1) وجهات نظر الليبرالية في الصعود الصيني

لا يرى الليبراليون عادة صعود الصين تهديداً لمنطقة جنوب شرقي آسيا وبالتالي لمصالح أمريكا وللنظام الإقليمي والدولي. وبدلاً من ذلك، لديهم نظرة متفائلة نسبياً بشأن نهوض الصين ويتوقعون مستقبلاً مشرقاً لآسيا بشكل عام والعلاقات الصينية الأمريكية بشكل خاص، متأثرين في ذلك بالآثار الهائلة لبعض الآليات ذات الصلة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً والتي يعزز بعضها بعضاً، والمتمثلة في: التحرير الاقتصادي الصيني وعضويتها في المؤسسات الدولية، وإمكاناتها المتزايدة للإصلاح السياسي وإرساء الديمقراطية. أي أن هذا الاتجاه الايجابي يستند بالأساس على نظريات الترابط الاقتصادي.

حيث يؤكد المتفائلون الليبراليون أن التبادل الاقتصادي يعزز العلاقات الجيدة بين الدول من خلال توسيع نطاق المصالح المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، يصبح تكافل الإنتاج متكثفاً في عملية عولمة سلاسل التوريد، بينما يؤدي نهوض الأسواق إلى مايسمى بالسلام الرأسمالي، الذي يترتب عليه أن تصبح الحرب بالية نظراً لإمكانية تكوين ثروة أمة من خلال تراكم رأس المال البشري والتكنولوجيا، وليس عن طريق التوسع الإقليمي. كما ويؤكد الليبراليون أيضاً على أن الترابط الأكبر بين الدول له تأثير مقيد على سلوك الدولة من خلال رفع تكاليف الصراع العنيف فيما بينها^(٥).

وفي الواقع، ومن الملاحظ أن الصين -حتى الآن- قد استفادت بشكل هائل من التعامل والتعاون في إطار النظام الاقتصادي العالمي بدلاً من تحدي المؤسسات الدولية القائمة. بمعنى آخر، أنه يمكن القول أن النهوض الصيني والتقدم الذي شهدته إنما يرجع إلى الانفتاح الناجح لاقتصادها على مختلف المؤسسات الدولية، والذي أدى إلى ارتفاع التكاليف النقدية للتوسع من خلال الصراع العنيف بشكل كبير.

على هذا النحو، يسلط الليبراليون الضوء على التكاليف الباهظة التي سيتعين على الصين تحملها إذا ما اضطرت إلى تحمل سياسات خارجية معادية في النزاعات الإقليمية

مع جيرانها أو تجاه الولايات المتحدة. أي أن من شأن العداء أن يضر بعقود من الإصلاحات الاقتصادية الناجحة، والعلاقات التجارية المربحة مع الدول الأخرى، ومشاركة الصين في نظام عالمي يدعم بشكل فعال نهضته.

بعض الليبراليين الأقل تفاؤلاً بشأن الآثار الهائلة لتحرير الصين الاقتصادي وأكثر تشككاً في تداعيات القوة المتنامية للبلاد على المسائل المهمة، بما في ذلك العلاقات الصينية الأمريكية والتوترات الجارية في بحر الصين الجنوبي. فيشير هؤلاء - المتشائمون الليبراليون- إلى الاختلافات بين الهياكل الداخلية والديناميات السياسية الداخلية للصين ودول الجوار الجغرافي لها، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، ويتوقعون حدوث توترات أكبر، والتي قد تحدث نتيجة للتفاعل بين هذه البلدان والتي تتعارض قيمها الأساسية والتي لا يمكن التوفيق بين رؤيتها حول ما يشكل القيادة الإقليمية. بعبارة أخرى، ما يثير قلق -المتشائمين الليبراليين- هو الطبيعة المتباينة للنظام الصيني إزاء التحالفات والشراكات الديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة. هذه التفاعلات -التي لا مفر منها بين النظامين- يمكن أن تخلق حلقة مفرغة من عدم الثقة والخوف والذي يعزز كلا منهما الآخر. ما يزيد الأمر سوءاً هو أن الصين لا تزال نظاماً سياسياً جامداً بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، والذي تستند شرعيته إلى أيديولوجية عفا عليها الزمن فقدت معظم سحرها. وبالتالي، يواجه القادة الصينيون معضلة تكيف سياساتهم القديمة مع المجتمع الجديد الذي يزداد تعقيداً دون فقد السيطرة على النظام.

في ظل هذه الحالة، قد يختارون استخدام الجيش كتدبير تحويلي لمواجهة "التحديات الخارجية"، بما في ذلك "التحديات الأجنبية" على سيادة الصين وسلامة أراضيها في بحر الصين الجنوبي، دون إثارة مسألة توسيع الحرية السياسية لشعوبها واحتضان مجتمع أكثر انفتاحاً كنظام أساسي، لأن القيام بذلك لا يمكن أن يقوض التماسك الداخلي على طول الطريق فحسب، بل يهدد قبضة الزعماء الصينيين على السلطة في النهاية. بالإضافة إلى ذلك، لجأت بكين إلى الوعد ببناء مستقبل اقتصادي أكثر ازدهاراً إلى جانب نداءات القومية الصينية للتعويض عن المبادئ الشيوعية التي لا صلة لها بالموضوع بشكل متزايد ولتعزيز الدعم العام للنظام. ومع ذلك، قد يكون هذا خليطاً خطيراً، بالنظر إلى أنه إذا فشل الزعماء الصينيون في الوفاء بوعد النمو الاقتصادي، فسيكونون تحت ضغط من أجل الاعتماد بشكل أكبر على النداءات القومية باعتبارها مصدر الدعم الوحيد المتبقي^(١).

في الواقع، يمكن أن تكون القومية واحدة من أقوى المصادر المحلية للتوسع الإقليمي، والتي يمكن أن يستغلها القادة الصينيون لتعزيز الأمن السياسي في الداخل من خلال توحيد الجمهور وتحويل إحباطاتهم إلى الخارج. وهناك عدة أسباب لترابط القومية والأراضي بشكل وثيق ويمكنهما بسهولة تقديم مبرر للدولة لاتخاذ إجراء تحويلي من خلال التوسع الحدودي باستخدام الأداة الحربية^(٧). وفي حالة الصين، هذه الحوافز قوية بشكل خاص بسبب ذكرياتها التاريخية عن فقدان الأراضي وطموحها لاستعادة مكانتها كقوة عظمى بعد قرن من الإذلال.

وفي ضوء ذلك، ينبع أحد الجوانب الرئيسية لشرعية بكين من حماية الكرامة الوطنية وعدم السماح مرة أخرى للصين بالتخويف. والأكثر من ذلك، أن عدم الاستقرار الاجتماعي المتنامي والسخط العام في الصين، الناجم عن عقود من الإصلاحات الاقتصادية السريعة -بأي ثمن- قد جعل القومية أكثر أهمية كبديل عن الإيديولوجية الحاكمة وكآلية لتوحيد البلاد والحفاظ على شرعية حالته. وبالتالي، يخشى القادة في بكين من أنهم إذا أظهروا مرونة فيما يتعلق بعلاقات الصين الخارجية، بما في ذلك مطالبها البحرية في بحر الصين الجنوبي، فيمكن اعتبارها علامة على استرضاء وضعف مشينين في الداخل. من وجهة النظر هذه، يمكن اعتبار سياسة الصين الخارجية المتمثلة في تقوية العضلات، بما في ذلك دفعها جنوباً نحو غرب المحيط الهادئ، بمثابة مناورة تفضيلية للحفاظ على التماسك والوحدة المحليين فضلاً عن شرعية النظام.

(٢) وجهات نظر الواقعية في الصعود الصيني

بشكل عام، تقدم الواقعية تنبؤاً أكثر كآبة فيما يتعلق بصعود الصين وطموحاتها التوسعية. على وجه الخصوص، العلماء الذين يدعمون الواقعية الهجومية أو نظرية انتقال السلطة، فهم يأخذون تهديد الصين على محمل الجد ويتوقعون أن يكون سبباً للصراع في المستقبل. وبالتالي، فوفقاً لنظرية الواقعية الهجومية، من المحتمل أن يحدث صراع في السياسة الدولية عندما ترى الدول العقلانية القوة كمصدر نهائي للأمن وتسعى إلى تعظيم آفاقها للبقاء في عالم فوضوي من خلال التوسع، حيث تزداد قوتها بازدياد مقارنة قوتها بقوة غيرها من القوى الكبرى^(٨). من هذا المنطلق، لن يكون نهوض الصين سلمياً، خاصةً أنه يتحدى مصالح الهيمنة الحالية والقوى العظمى الأخرى في النظام إلى جانب جهودها نحو التوسع الخارجي^(٩).

على عكس الواقعية الهجومية، فإن الواقعية الدفاعية لا تنظر إلى الدول على أنها القوة العظمى العدوانية. بدلاً من ذلك، يعد منطق المعضلة الأمنية جانباً مهماً للواقعية

الدفاعية^(١٠). وفقاً لهذا الرأي، قد لا يكون لدى الصين هدف وطني لتهجير الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في آسيا وخارجها. ومع ذلك، لا تزال الواقعية الدفاعية تُظهر نظرة متشائمة إلى حد ما بشأن مستقبل نزاعات بحر الصين الجنوبي، ومن ثم العلاقات الصينية - الأمريكية بسبب آلية المعضلة الأمنية. وعليه، قد تكون سياسات الصين تجاه هذه النزاعات هي سياسات دفاعية بحثة، وبالتالي تكون سياساتها تجاه تحالفات دول الإقليم -الصغرى- مع الولايات المتحدة هي أيضاً سياسات دفاعية. ومع ذلك، فإن التدابير الدفاعية التي تتخذها كلاً من الصين والولايات المتحدة، إلى جانب حلفائه وأصدقائه الإقليميين، لتأمين موقعه، قد لا تزال تثير القلق وتشجع الجانب الآخر على النظر في اتخاذ تدابير مضادة لتخفيف الشعور بالضعف.

وعليه، فبالنسبة لمعظم الواقعيين، فإن نهوض الصين يعتبر -أمراً ضاراً- بالنظر إلى ميل القوى الصاعدة إلى أن تكون مثار للمتعاب، على الأقل بقدر ما يتعلق الأمر بنظرائها الأكثر رسوخاً في النظام الدولي. فليس من غير المألوف أن تسعى القوى الناشئة إلى تأمين حدودها وحتى لتحدي الحدود الإقليمية، واتخاذ تدابير للوصول إلى أسواق جديدة وموارد وطرق نقل. بالإضافة إلى ذلك، فمن المرجح أن يحاولوا ممارسة حقوقهم بالكامل لحماية -المصالح الأساسية- واستعادة مكاناتهم. ومن هذا المنطلق، ستنمو طموحات الصين مع زيادة قدراتها وحيث أن قوتها الجديدة تتيح لها التمتع بمزيد من فرص التأثير، وبالتالي ستكون أهداف الصين أكثر توسعية مما هي عليه الآن^(١١).

ومع ذلك، هذا لا يعني أن الصين ستلجأ إلى الآليات العسكرية واستخدام القوة في نزاعات بحر الصين الجنوبي، بل أنها -من المتوقع- ستتبع ما تتبعه جميع القوى العظمى الصاعدة، من حيث أنها لا تتفاعل ببساطة مع بيئتها الدولية، بل تعمل بدلاً من ذلك على تشكيل تلك البيئة بطرق مواتية لمصالحها الوطنية. وفيما يتعلق بالصين المعاصرة، يستنتج معظم الواقعيين المتشائمين أن البلاد -كقوة صاعدة- من المحتمل ألا تتصرف بطريقة مختلفة عن غيرها من نوعها على مر التاريخ، لتصبح أكثر حزماً مع توسيع قدراتها الاقتصادية والعسكرية. على سبيل المثال، يتوقع "جون ميرشيمر" أن تصبح الصين أكثر ميلاً بقوة إلى أن تصبح هيمنة حقيقية مثل مختلف القوى المهيمنة عبر التاريخ، طالما استمرت في تراكم قوتها. وهذا يعني أن البلاد لن تكون قوة الوضع الراهن، ولكن دولة عدوانية مصممة على تحقيق الهيمنة الإقليمية^(١٢).

وبالمثل، يسلط علماء نظريات القوة الآخرين الضوء على ضرورة مراجعة نوايا الصين، متأثرة بتزايد شهيتها الجيوسياسية، ويؤكدون أن انتقال الصين من بلد فقير

نامي إلى دولة أكثر ثراءً سيؤدي إلى سياسة خارجية أكثر حزماً، مما يجعلها أقل ميلاً للتعاون مع القوى الكبرى الأخرى في المنطقة، وأكثر شغفاً بالتغيير في ميزان القوى الإقليمي، وفي نهاية المطاف تحل محل الولايات المتحدة كقوة عظمى رائدة في العالم^(١٣). وعليه، فوفقاً لهذه الآراء، يمكن اعتبار قضايا مثل النزاعات الإقليمية الجارية في بحر الصين الجنوبي مصدراً محتملاً لعدم رضا الصين والانهيار النهائي للوضع الراهن. وذلك لأن الصين من المرجح أن تظهر طموحات متزايدة لتمديد سيطرتها الإقليمية إلى جانب زيادة قوتها - التي ستشمل عواقبها زيادة خطر نشوب صراع غير مقصود - أو حتى متعمد - على طول الطريق. وعلى نفس المنوال، فإن ترق الصين لتحقيق الهيمنة الإقليمية من خلال القوة إذا لزم الأمر، من شأنه أن يجعل النزاعات على الأراضي في بحر الصين الجنوبي أكثر احتمالاً، لا سيما إذا اشتبكت طموحات الصين التوسعية مع مقاومة المطالبين الآخرين المدعومين من الولايات المتحدة كقوة عظمى معاصرة.

وبشكل عام، على الرغم من بعض الاختلافات داخل كل مدرسة فكرية، فإن كلاً من الليبراليين والواقعيين يطرحون نتيجتين مختلفتين - إلى حد كبير - لهيمنة الصين، وسياستها تجاه النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، والآثار الأمنية الأكبر لهذه القضية على العلاقات الصينية الأمريكية. أحد الآراء هو أن هيمنة الصين النهائية على بحر الصين الجنوبي من خلال توسعها العسكري والاقتصادي سيكون أمراً لا مفر منه. وهناك وجهة نظر أخرى تتمثل في، أن بكين سوف تحد من طموحاتها الإقليمية وستمتنع عن اللجوء إلى التوسع العسكري من أجل منع النزاعات الإقليمية التي من شأنها أن تلحق الضرر بمصالحها الاقتصادية، وتقوض تأكيدها على النهوض السلمي، وحتى تعزيز تورط الولايات المتحدة في الشؤون الآسيوية وزيادة شرعية واشنطن لإعادة التوازن إلى آسيا.

ومع ذلك، فإنه لا يزال يتعين علينا أن نرى أي من السيناريوهات سيتبين أنه صحيح. فإلى الآن اتخذت الصين موقفاً من الواقعية العملية، كما أكده العديد من خبراء الصين، فإن تفسير السياسة الخارجية الصينية باعتبارها السعي العقلاني لتحقيق المصلحة الوطنية يظل هو التفسير الأفضل لرؤية الدور الرئيسي للأيديولوجية في صنع السياسة الخارجية الصينية^(١٤). ومن الملاحظ أن الصينيين قد دعموا النظرة الواقعية للتسلسل الهرمي للقضايا في السياسة العالمية التي تتصدرها في مناسبات عديدة مسائل الأمن العسكري والسيادة الوطنية، ومزيد من القوة والهيبة من خلال القوة الاقتصادية والازدهار، والحفاظ على سياسات الدولة تحت قيادة الحزب الشيوعي الحاكم من خلال

الاستقرار الداخلي، حتى من دون الاعتراف صراحة أو استخدام المفاهيم الواقعية - السياسة العليا- و -السياسة المنخفضة-.

ومن هذا المنطلق، فقد تم اعتبار القوة أداة قابلة للاستخدام وفعالة في صنع السياسة الخارجية للصين. فوفقاً "لوانغ جيسي"، يعتقد الصينيون أن استخدام القوة أو التهديد بها هو أكثر الوسائل فاعلية لممارسة القوة ولمعالجة مخاوفهم الأمنية العميقة، على الرغم من اعترافهم بأنه يمكن استخدام وسائل أخرى أيضاً. في الوقت نفسه، فقد تبني القادة الصينيون سياسة أكثر براجماتية، والتي تُعرف بأنها سلوكيات منضبطة لا وفقاً للقيم المحددة أو المبادئ الثابتة^(١٥)، بل تكون مدفوعة ومشروطة بشكل كبير باحتياجات الصين الوطنية، والأهداف السياسية، والطموحات الجيوستراتيجية.

ووفقاً "لديفيد لامبتون"، فإن السلوك العالمي لجمهورية الصين الشعبية متميز في براغماتيته المطلقة، أو ما يسمى بالأخلاق الظرفية التي يتم بها موازنة هذه الدوافع المتنافسة حيث يقرر القادة الصينيون كيفية التصرف دولياً من أجل تعظيم الفوائد في بيئة عالمية متغيرة باستمرار ومترابطة^(١٦).

وعليه، فمن أجل النهوض بالمصالح الوطنية والحفاظ على النظام الحالي، فإن سعي الصين نحو الواقعية العملية قد سمح لها بالعمل مع جيرانها والقوى الكبرى داخل النظام الدولي الحالي مع تقييد نفسها في الغالب عن التعبير عن طموحاتها التوسعية، أو محاولة تغيير الوضع الراهن، أو تحدي تأثير الهيمنة الأمريكي في آسيا. حتى لو لم تكن الصين راضية تماماً عن التسوية الجيوسياسية لما بعد الحرب الباردة، فإن تعقيد حقائق القوة الحديثة جعلها مترددة في أن تكون قوة مراجعة شاملة، وذلك لأن انهيار النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة يمكن أن يقوض المصالح الوطنية للصين، التي يسهلها النظام الدولي الحالي، الذي تتمتع فيه البلاد بصفتها واحدة من المطلعين الجيوسياسيين، بإميازات خاصة مثل حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، مع سهولة الوصول إلى التجارة والاستثمار والتكنولوجيا المتوافرة في المجتمعات الأخرى^(١٧).

غير أن ما يمكن أن يطلق عليه "المسار التوفيقي" لم يضمن دائماً عدم وجود توتر بين الصين وجيرانها -و/ أو الولايات المتحدة-، كما أنه لم يقضي تماماً على إمكانية التحول نحو المسار الحربي الناجم عن بعض الحوادث الخطيرة في البحر أو المناورات الدبلوماسية الخطيرة في النزاعات الإقليمية المطولة في المنطقة. ومع ذلك، فإن الحافز الذي يحفز السلام لعلاقات الصين مع جيرانها والولايات المتحدة، بدعم من الواقعية البراغماتية، قد ساد في الغالب على الدول المنتجة للصراعات حتى الآن، ويرجع ذلك إلى

حد كبير إلى تداخل المصالح بين الصين والولايات المتحدة ومعظم الدول المجاورة للصين في آسيا، مما رجح من فرص الحفاظ على السلام في المنطقة، والتعاون في التعامل مع المشاكل العالمية الكبرى ذات الآثار الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من إنزعاج الصين من التفوق العسكري الأمريكي الشامل والوجود الأمريكي في آسيا، غير أن ما تسميه الولايات المتحدة بالمصالح الوطنية لم يتعارض بشكل أساسي مع تفضيل سياسة الصين لدعم الاستقرار الإقليمي.

ومع ذلك، وكما أوضح "زوشينج زاو" Suisheng Zhao، فإن السلوك الاستراتيجي البراغماتي للصين يتسم بالمرونة في التكتيكات، ويخفي حقيقتها الإستراتيجية، ويتجنب الظهور بالمواجهة، لكنه لا هوادة فيما يقوض مصالحها الوطنية الحيوية أو تتجاهل حساباتها التاريخية^(١٨).

بمعنى أن، البراغماتية في الصين، والتي سهلت نهوضها السلمي نسبياً حتى الآن، لن تضمن دعمها المستمر للاستقرار الإقليمي والوضع الراهن في المستقبل. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تتطور واقعيته العملية في أي من الاتجاهين. فحتى الآن، كانت إمكانات الصين للتورط في نزاع مسلح محدودة ليس بالضرورة لأن البلد سلمي حقاً أو يكره المخاطرة، ولكن لأن الفوائد التي يكتسبها من خلال الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتعايش السلمي مع الدول الأخرى لا تزال تتجاوز التكاليف الباهظة للمخاطرة بالحرب.

هذا الرأي القائل بأن احتمال عدوان الصين العلني، بما في ذلك التوسع الإقليمي، ضعيف قد سمح للمراقبين بالتفاؤل بحذر بشأن تعامل الصين مع جيرانها، المتورطين في نزاعات إقليمية لسنوات. ومع ذلك، على الرغم من أن بكين شددت حتى الآن على أهمية الاستقرار الإقليمي والاعتماد المتبادل السلمي مع الدول الأخرى كشرط ضروري لنجاحها الاقتصادي المستمر، فقد يتغير حسابها الاستراتيجي وتحليل التكلفة، إذا رأت أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتعددة يمكن أن تجعل الفوائد النهائية لأعمالها القسرية والأحادية تفوق بكثير التكاليف.

هذا، ويمكن اعتبار خطاب الصين وتصرفاتها المتزايدة الحزم في بحر الصين الجنوبي بمثابة دليل على حساباتها الاستراتيجية الجديدة، والتي تنطوي على الحاجة إلى تعزيز مكانة الرئيس "شي جين بينغ" وسلطته في أجندة الإصلاح الداخلية الخاصة به. ومن منطلق هذه الخلفية، فقد برز الرأي العام كقوة قوية يمكن أن تعزز أو تقلل من شرعية الزعماء الصينيين عندما يتعلق الأمر بتقييم استجابتها لمطالب الشعب فيما يتعلق بمشاكل خارجية ضخمة وتحديات داخلية. ومع ذلك، قد لا تعتبر سياسات بكين المتمثلة في

التسوية والصبر والتقارب عمليةً إذا كانت الدولة تواجه وضعاً تحتاج فيه إلى إظهار تصميمها على عدم "احتوائها" أو "تهديدها" من قبل الآخرين أو في التعامل مع مسائل السيادة والسلامة الإقليمية.

ومن هذا المنطلق، يمكن تفسير إصرار الزعماء الصينيين المتزايد على المسائل الإقليمية كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز سلطتهم وهيبتهم وتكثيف الصين القديمة بالحكم مع المجتمع الجديد دون أن تفقد السيطرة على النظام. وفي ظل هذه الظروف، أكد الرئيس "شي" على أنه لا ينبغي لأي بلد أن يفترض أننا سوف نتبادل مصالحنا الأساسية أو أننا سنسمح بالضرر الذي يلحق بسيادتنا أو أمننا أو مصالحنا التنموية، حتى مع إعادة تأكيد التزام بكين بسياسة "إرفاق النزاعات وتنفيذ التنمية المشتركة" في المياه المتنازع عليها - تمثيلاً مع الأفكار التي طرحها في البداية "دينغ زياو بينج" (١٩).

كقوة صاعدة، فإن لدى الصين اهتمام متزايد من حيث إظهار قوتها وحماية فخرها، وبالتالي فهي أكثر ميلاً إلى الانتقام بالقوة إذا تم استفزازها، على الرغم من أنها قد لا تزال مترددة في بدء أو الدخول في صراع عسكري مع أي من جيرانها.

وبهذا المعنى، فإن المفارقة العليا لمحور واشنطن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والذي يُنظر إليه غالباً على أنه عملية احتواء أمريكي للحرب الباردة، موجه الآن إلى الصين، الأمر الذي يوجب سباق التسلح وهيكل التحالف الأمريكي الذي يمثل تهديداً متزايداً للصين. فقد شجعت عدد من الدول في المنطقة بما في ذلك -الفلبين وفيتنام-، وكذلك اليابان، على معارضة الصين وتحديها، ورفض التفاوض بحسن نية لحل النزاعات، واختبار حدود بكين في ضبط النفس مع التحالفات والشراكات الدفاعية التي تقودها الولايات المتحدة، والتي تعتبر مهينة في نظر بكين (٢٠). بالتزامن مع صعود المنافسة القومية في المنطقة، فإن هذا قد يسهل عملية تحول تركيز بكين من الاقتصاد إلى المخاوف الجيوسياسية، والتي بدورها من شأنها الإسراع في تعزيز دورات العدوان الذاتية بين جميع الأطراف المتورطة في النزاعات.

ومع ذلك، فإن الصراع يمكن النظر إليه على أنه خيار وليس ضرورة، على الرغم من أن النزاعات الدائمة تكون أكثر ترجيحاً إذا تعاملت الدول القائمة مثل الولايات المتحدة (مع حلفائها وأصدقائها الإقليميين) مع كل تقدم في القدرات العسكرية للصين كعمل معاد، بإعتبارها القوة الصاعدة، مع تجاهل الخط الفاصل -الضعيف- بين القدرات الدفاعية والهجومية، وتجاهل عواقب سباق التسلح غير المقيد. غير أن الواقعية العملية للصين

ستوجهها لتكون أكثر ملاءمة لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية بدلاً من اختيار مراجعة معادية للوضع الراهن.

وعليه، يمكن القول بأن هذه الدراسة تتبنى وجهة النظر التي تدعم تمييز السلوك العالمي للصين ببراجماتيته المطلقة أو ما يمكن أن يطلق عليه "الأخلاق الظرفية" التي يتم بها موازنة الدوافع واحتياجات بكين الوطنية وطموحاتها الجيوستراتيجية مع تنوع الوسائل وآليات تحقيق هذه الدوافع طبقاً للظروف الوقتية لا وفقاً لقيم محددة أو مبادئ ثابتة. بمعنى أن، على الرغم من اعتقاد الصينيين بأن استخدام القوة أو التهديد بها هو أكثر الوسائل فاعلية لممارسة القوة ولمعالجة مخاوفهم الأمنية العميقة، وعلى الرغم من اعترافهم بأنه يمكن استخدام وسائل أخرى أيضاً، فقد تبنت القادة الصينيون سياسة أكثر براجماتية، والتي تُعرف بأنها سلوكيات منضبطة لا وفقاً للقيم المحددة أو المبادئ الثابتة، بل تكون مدفوعة ومشروطة بشكل كبير بإحتياجات الصين الوطنية.

ثانياً: ادعاءات الدول المتنازعة والتغيير في سياسات ادارة بكين لهذه النزاعات

يمثل المشهد الجيوستراتيجي في بحر الصين الجنوبي والشرقي مع الدول المطلة عليه وما يمثله من أهمية استراتيجية، أحد أهم النزاعات في آسيا الباسيفيك، ذلك بسبب عدد من التعقيدات والتداخلات في مواقف الدول المتنازعة. والأمر الذي يزيد الوضع خطراً الدول الأمريكي الذي يساعد في زيادة حدة التوترات والنزاعات في الإقليم.

من هذا المنطلق، ترى الباحثة ضرورة الوقوف على الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي. فالبحر الصين الجنوبي أهمية استراتيجية واقتصادية فائقة، والتي ترجع إلى وقوعه جغرافياً في نقطة التقاء طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة في العالم، حيث تمر عبره نصف التجارة الدولية مع الإمكانيات السكانية والاقتصادية لدول آسيا-المحيط الهادئ. فالبحر يقع بين المحيط الهادئ في الشرق والمحيط الهندي في الغرب. وهو يغطي مساحة تصل إلى ٤٤٧.٣ مليون كيلومتر مربع.

يمتد من خلال عدد من الجزر بين منطقة جنوب شرق آسيا وتايلاند والفلبين وبورنيو ويرتبط ببحر شرق الصين بواسطة مضيق تايوان. وتعتبر جزر سبراتلي وبارسيل، دونغشا، شيشا، تشونغشا، وجزر نانشا أهد الجزر المتنازعة على البحر. وتعتبر النزاعات الإقليمية في منطقة بحر الصين الجنوبي نزاعات حدودية بين عدد من الدول: تايوان، الفلبين، فيتنام، ماليزيا، وبروناي. وجزر سبراتلي وبارسيل هم أهم الجزر المتنازع عليها بين هذه الدول.

ويرجع السبب الرئيس لهذه النزاعات إلى الأهمية الاستراتيجية للجزر المتنازع عليها، والمتمثلة في عاملين أساسيين: الأول، وهو الأهمية الاستراتيجية، حيث تمثل ممر للملاحة العالمية والتنافس العالمي بين كلاً من القوتين العظميين -الولايات المتحدة والصين-. أما العامل الثاني والمتمثل في، غنى المنطقة بمصادر الطاقة وامتداداتها، حيث تقدر المسوحات الجيولوجية احتواء المنطقة على ٧,١٧ مليار طن من النفط الخام، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي. الأمر الذي يصعب على الدول المتنازعة التنازل عن هذه الثروات الهائلة. أضف إلى هذه الأهمية، فإن الإقليم يمثل بالنسبة لعدد من الدول عمق استراتيجي وصمام أمان لأمنها القومي. كما ويشمل أيضاً المطالبات الإقليمية بحقوق المياه وفرض احترام الحقوق الاقتصادية على الجزر مع ضمان وصول أمن للثروات البحرية والإقليمية، الأمر الذي ترتب عليه ظهور عدد من ادعاءات وحجج كل طرف من أطراف النزاعات حول أحقيته على الجزر.

- الموقف الرسمي للصين من النزاعات على بحر الصين الجنوبي

يمكن النظر إلى كل الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي بأحقيتها في ممارسة حقوقها ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة طبقاً لقانون البحار الصادر ١٩٨٢، وبالتالي، يكون لكلاً من الصين، الفلبين، فيتنام، ماليزيا، وبروناي الأحقية في السيادة على هذه الجزر. وفيما يلي تتناول الباحثة ادعاءات وحجج هذه الدول بشيء من التفصيل.

والمتتبع للموقف الصيني من هذه النزاعات يلاحظ تأكيد بكين المستمر على ضرورة تسويتها من خلال ما سمته "بالمشاورات الودية بين الدول المعنية مباشرة"، ذلك عبر قنوات الحوار والمشاورات المفتوحة. ويعبر الموقف الصيني عن تملكها لسيادة لا جدال فيها على جزر بحر الصين الجنوبي والمياه الإقليمية لها.

يمكن استنتاج عدد من الملاحظات المتمثلة في:

١- إن تأكيد الصين لحقها في امتداد شاسع من بحر الصين الجنوبي يضعها في مواجهة مباشرة مع الفلبين وفيتنام، في حين أن بروناي وماليزيا وتايوان لها أيضاً مطالبات متداخلة مع الصين - خاصة فيما يتعلق بحقوقها في استغلال النفط المحتمل تحت الماء في المنطقة- وموارد الغاز بالإضافة إلى الثروات السمكية. كما أن الحريات التقليدية في أعالي البحار معرضة للخطر، مما يجعل القضية أكثر تعقيداً خاصة من قوى خارج المنطقة.

٢- لواشنطن مصالح في حماية حقوق الملاحة، والطيران، وإجراء مناورات عسكرية في المياه التي تدعي الصين أنها خاصة بها. كذلك، فإن الدول ذات الاهتمام

المشترك بمصالح الجزر والمتمثلة في رابطة دول جنوب شرقي آسيا، وغيرها من الدول المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر، لها مصالح مشتركة مهمة من حيث البحث عن نظام إقليمي سلمي، تتجاوز أهميته النزاعات الإقليمية بين عدد محدود من المطالبين.

٣- تمسك الدول المتنازعة بمواقفها من امتلاك قح ممارسة السيادة على الجزر واعتبارها ضمن مناطق الاقتصادية الخالصة لها.

٤- يمثل الدور الأمريكي محوراً أساسياً في دعم أطراف النزاع ودفعها نحو تصعيد النزاع الإقليمي مع الصين وتعزيز التحالفات الآسيوية المدعومة للدور الأمريكي، ذلك من منطلق ضمان استمرار التواجد الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة.

هذا، في عام ٢٠١٠ حددت بكين لأول مرة حماية سيادتها في بحر الصين الجنوبي باعتبارها "مصلحة أساسية" لا يمكن المساس بها، إلى جانب تايوان وكلاً من إقليمي التبت وسينجيانغ التي سبق أن طالبت بهما، مشيرة إلى -استعدادها للرد على الإجراءات التي تعتبرها صعبة- تلك المصالح الوطنية المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية والحقوق البحرية^(٢١).

في العام التالي، أعلن وزير الدفاع الصيني "ليانغ غوانغ لي" "تعهداً رسمياً" من قبل بلاده -بعدم السعي إلى الهيمنة- وألمح إلى أن سياسة الصين في بحر الصين الجنوبي كانت -دفاعية بحتة في طبيعتها-^(٢٢). جاء هذا التصريح وسط تصاعد التوترات عبر بحر الصين الجنوبي خلال النصف الأول من العام ٢٠١١، ذلك في أعقاب التدريبات البحرية غير المسبوقة للنيران الحية في فيتنام بعد اتهامها الصينيون بهجوم -متعمد ومحسوب- على سفن الفيتنامية التي تنقب عن النفط^(٢٣).

وقد ترتب على ذلك وجود قلق شديد ليس فقط في الفلبين، ولكن أيضاً بين معظم جيرانها فيما يتعلق بطموحات الصين الإقليمية وضرورة النظر في خطاب بكين اللطيف على أنه ليس أكثر من تمويه لتوسيعها التدريجي. وقد قوض ذلك مباشرة أجندة بكين لإبراز صورتها كنظام ملتزم بالتنمية السلمية. وبالمثل، فإن التوترات المتزايدة في بحر الصين الجنوبي يمكن أن تقوض المصلحة الوطنية للصين في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وهو أمر ضروري لتحقيق الهدف السياسي الأعلى المتمثل في الحفاظ على معدلات التنمية الاقتصادية المستمرة التي تحققها الصين.

علاوة على ذلك، فإن التوترات المتصاعدة بشأن النزاعات الإقليمية يمكن أن تجعل الصين تفقد نفوذها على منافسيها الأقوياء، وخاصة الولايات المتحدة، إذا كان يتعين على

واشنطن استخدام الخلافات حول بحر الصين الجنوبي لتحقيق هدفها الأوسع المتمثل في كسب نفوذ استراتيجي واقتصادي أعمق في المنطقة.

بناءً على هذه التقييمات، قررت الصين تخفيف موقفها تجاه الآسيان كمجموعة واتخذت سياسات دبلوماسية تجاه عدد من الدول -الفردية- في المنطقة من خلال مواقف أكثر إيجابية وعملية تمثيلاً مع سياسة -حسن الجوار-. فعلى سبيل المثال، على الرغم من تمسكهم المستمر بمبدأ حل القضية من خلال التفاوض مع الأطراف المعنية مباشرةً والجهد المتواصل لتجنب تدويل القضية، تعهد القادة الصينيون بإجراء مشاورات مع دول جنوب شرق آسيا لتجنب تصاعد التوترات والحفاظ على علاقات التعاون بين الصين والآسيان، والتحول إلى مرحلة الصراع المحتمل (٢٤).

ويمكن النظر إلى هذا التغيير في سلوك الحكومة الصينية في إدارة النزاعات في بحر الصين الجنوبي أنها جاءت نابعة من التمسك والتنفيذ الكامل لإعلان ٢٠٠٢ (٢٥) بشأن سلوك الأطراف في الإقليم، كخطوة أولى نحو تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وكمبدأً توجيهياً نهائياً للأطراف المعنية لإدارة خلافاتهم بشكل بناء. وقد حظيت هذه المبادرة بالترحيب على نطاق واسع في المنطقة باعتبارها خطوة عملية إلى الأمام، بالنظر إلى أن الصين كانت قد رفضت من قبل أي جهود من جانب أعضاء الآسيان وحلفائهم الغربيين، وعلى الأخص الولايات المتحدة، لإنشاء منتدى إقليمي متعدد الأطراف لحل قضية بحر الصين الجنوبي.

وفي إطار التعامل الصيني مع الدول المتنازعة ككل، فقد قدمت بكين سلسلة من التدابير الجذابة لمجموعة الآسيان، دافعة من أجل تكامل أقوى مع الاقتصادات الإقليمية بينما تخفي عصبها على أمل إبراز المصير المشترك للصين ودول الآسيان. لم يكن الدافع وراء هذا النهج هو المصالح التجارية لبكين فحسب، بل أيضاً الضغوط الإستراتيجية للتغلب على قوة واشنطن ونفوذها في المنطقة، وجعل دول جنوب شرق آسيا تعتمد بدرجة أكبر على الصين في التجارة والاستثمار.

وهذا ما أكده الرئيس الصيني "شي" خلال خطابه أمام قمة المديرين التنفيذيين لأبيك في أكتوبر ٢٠١٣ أن "الصين لا يمكن أن تتطور بمعزل عن آسيا والمحيط الهادئ، بينما لا يمكن أن تنمو منطقة آسيا والمحيط الهادئ دون الصين" في محاولة منه للتأكيد على الحلول السلمية دون تدخلات القوى الخارجية (٢٦).

ومن بين الجهود الصينية الرامية إلى التأكيد على التعاون والحلول السلمية لإصلاح العلاقات الإقليمية (٢٧):

- ١- تعزيز دور الصين كشريك إقليمي رئيسي
 - ٢- الكشف عن مبادرات الصين للسياسة الخارجية الأكثر ليونة، والتشديد على استعداد بكين لبناء جسور الثقة السياسية والاستراتيجية مع جيرانها الحذرين.
 - ٣- تعزيز التعاون بين الصين - الآسيان من خلال انشاء منطقة التجارة الحرة، وتوسيع قنوات الاستثمار والتمويل لتعزيز العلاقات.
 - ٤- اللجوء للدبلوماسية المتعددة الأطراف. حيث حاولت بكين تعزيز علاقاتها الثنائية بعدد من أعضاء الآسيان - بما في ذلك حتى- الدول العالقة في نزاعات إقليمية مع الصين مثل ماليزيا وبروناي وفيتنام، ذلك من خلال تقديم حزم اقتصادية وتسليط الضوء على مصيرهم المشترك.
 - ٥- التأكيد على وجهة نظر بكين حول أن التعاون بينها ودول الآسيان، إلى جانب صداقة الصين مع عدد من الدول الفردية في المنطقة، يعتبر المفتاح ليس فقط لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الصين والمنظمة الإقليمية، ولكن أيضاً لبناء الثقة اللازمة لتخفيف التوترات الإقليمية وتعزيز وضع القوة الرئيسية للصين.
- وعليه، فقد اهتمت الصين -فيما يتعلق بالنزاعات في بحر الصين الجنوبي- أن لا تتحرف أبداً عن موقفها من أن النزاعات ليست مشكلة بين الصين والآسيان، وبالتالي لا ينبغي أن يتأثر التعاون بين الصين والآسيان بمثل هذه الخلافات. حيث حافظت الصين على وجهة نظرها المؤكدة على أن التعاون الإقليمي، وليس النزاعات حول الجزيرة، يجب أن يكون في صلب العلاقات بين الصين. ويرجع ذلك جزئياً إلى الحساب الاستراتيجي الجديد لبكين، والذي تم إجراؤه في مزيج من العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بشكل لا ينفصم، مما أدى إلى إعادة النظر في تكلفة وفوائد أفعالها القسرية الانفرادية في بحر الصين الجنوبي.
- وقد تمثل العامل الداخلي الرئيسي المؤثر على موقف بكين التعاوني لحل نزاعات الإقليم، على النمو الاقتصادي الاستثنائي للصين، والذي قام على تبني بعض جوانب الرأسمالية على مدار العقود القليلة الماضية، أثاراً سياسية كبيرة وكذلك تغييرات اقتصادية مهمة في سياق اتخاذ قرارات اقتصادية مهمة من أيدي مخططي الدولة المركزية والبيروقراطيون، والتي تشمل عواقبها توازناً جديداً بين المجتمع والدولة مع قادة أقل هيمنة يواجهون مجتمعاً وأفراداً أقوى وأكثر تعددية.
- وقد كان للدور الأمريكي في المنطقة وعلاقتها بدول النزاع أكبر الأثر في تغيير شكل التعامل الصيني ليتخذ شكلاً تعاونياً أكبر مع نزاعات بحر الصين الجنوبي. فعلى الرغم

من انشغال الزعماء الصينيين بالتحديات الداخلية الهائلة الخاصة بهم، فإنهم أيضاً ملتزمون جداً بعلاقات مع القوى الخارجية. حيث يفترض الصينيون أن الولايات المتحدة من غير المرجح أن تشترك في نزاع عسكري في الفناء الخلفي للصين، وهو افتراض تم إجراؤه بعد سنوات من مراقبة التردد الأمريكي بشأن التدخل العسكري في أماكن مثل سوريا وأوكرانيا. كما أن هناك قناعة متنامية بالتراجع الأمريكي -إلى جانب الشك- حول جهود واشنطن لإطالة القيادة والهيمنة الأمريكية على آسيا من خلال التحوط ضد الصين ومنعها من استبدال الولايات المتحدة كقوة عظمى. وهذا ماتم التأكيد عليه من خلال تحذير بكين من أي محاولة لقوة واحدة، -في إشارة ضمنية إلى محور واشنطن في آسيا- للسيطرة على الشؤون الإقليمية، ومن ثم الدعوة إلى إطار أمني آسيوي جديد لمواجهة الولايات المتحدة (٢٨).

هذا، ومع تزايد أهمية الدور الذي يلعبه البحر كدرع الأمن الطبيعي الصيني للمناطق والموانئ الجنوبية المكتظة بالسكان، فقد تزايدت معه التوترات في بحر الصين الجنوبي، حيث شهدت السياسة الخارجية الصينية في التعامل مع هذه التوترات تطوراً ملحوظاً أكدت من خلاله على استخدام المزيد من الأدوات الدبلوماسية وتجنب الدخول في تعاملات صراعية صدامية مع الدول المشتركة في النزاع. اتضح ذلك بوضوح جلية مع اتخاذ الصين قرار في أوائل مايو ٢٠١٤ بنشر منصة العملاقة للتنقيب عن النفط **Hai Yang Shi 981 (HYSY) You** في المياه المتنازع عليها بالقرب من جزر **Paracel** قبالة فيتنام، الأمر الذي يكشف عن لمحات تصميم بكين المتعمد على تغيير البيئة الإقليمية لصالحها. فقد عزز نشر منصة النفط -أيضاً- مفهوم أن تصبح بكين "أكثر نشاطاً في تعزيز دبلوماسية الأطراف" من خلال مراقبة وتأمين الموقف، ومحاولة إخفاء قدراتها (٢٩).

ومع ذلك، فإن نشر الصين لمنصة التنقيب عن النفط **HYSY 981** مثل عملاً استفزازياً أدى إلى نتائج عكسية، حيث أدى إلى مناوشات بين سفن خفر السواحل الصينية والفيتنامية وأعمال شغب قاتلة معادية للصين في فيتنام، الأمر الذي ترتب عليه اضطراب بكين إلى إجلاء أكثر من ٣٠٠٠ مواطن صيني بعد الهجمات عليهم في المصانع ومشاريع البناء في فيتنام. فقد مثلت حادثة **HYSY-981** وما ترتب عليها أحد أهم العوامل دفعت بدول جنوب شرق آسيا إلى اتخاذها موقفاً أكثر تشككاً في طموحات الصين الإقليمية، ووصفها بالعدوانية، مما ترتب عليه تزايد إقناع جيرانها بالحاجة إلى تعزيز علاقاتهم مع الولايات المتحدة.

في إطار هذه الأثار المترتبة على حادثة HYSY-981، أعلنت الصين في ١٥ يوليو ٢٠١٤ أن عمليات التنقيب التجارية قد اكتملت قبل شهر كامل من الموعد النهائي الأصلي في ١٥ أغسطس، وأنه سيتم إزالة منصة الحفر العملاقة للنفط من المياه المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي وسحبها مرة أخرى إلى جزيرة هاينان، وإنهاء المواجهة المادية في البحر بين السفن الصينية والفيتنامية وبالسرع التي بدأت بها (٣٠). ومن أهم التفسيرات التي طرحت لانسحاب المبكر من منصة النفط على نطاق واسع، على أنه نهج بكيين العملي لحفظ ماء الوجه في إطار تخفيف التوترات وإصلاح العلاقات مع فيتنام، مما أدى إلى تحول تكتيكي في السياسة الصينية من المواجهة في البحر إلى الدبلوماسية والحوار السياسي (٣١).

مواقف الدول المتنازعة على بحر الصين الجنوبي

زادت الخلافات البحرية الصينية مع عدد من دول جنوب شرقي آسيا من المخاوف بين المشاركين بشكل مباشر أو غير مباشر في الخلافات بسبب تزايد احتمال نشوب نزاع مسلح أو تأثير سلبي على خطوط الشحن البحري. وفقاً لاستطلاع Pew Research لعام ٢٠١٤، فإن عدد "ثمانية" دول -تمثل الأغلبية- من الدول الآسيوية الـ ١١ التي شملها الاستطلاع، بما في ذلك بعض أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا، قلقة بشأن النزاعات الإقليمية بين الصين والدول المجاورة، والتخوف من احتمالية نشوب نزاع عسكري.

فبالنسبة للغالبين -وهي دولة رئيسية في مواجهة الصين حول موارد بحر الصين الجنوبي- فقد احتلت نسبة ٩٣%، و ٨٤% بالنسبة للفيتنام باعتبارها دولة رئيسية - أيضاً- في المواجهة مع الصين (٣٢). هذا، وعلى الرغم من مخاوفهم الأمنية العامة بشأن تزايد تأكيد الصين وقوتها العسكرية الصاعدة، فإن عدداً من أعضاء الآسيان المهمين يهتمون بدعم وتعزيز العلاقات مع الصين: وهذه الدول التي احتلت تقديرات أقل في استطلاع Pew Research تايلاند ٧٥%، وماليزيا ٦٩%، وإندونيسيا ٥٥%. حيث تنظر هذه الدول باهتمام لموضوعات التنامي والتطور الصيني والذي له أكبر الأثر في دعم العلاقات معهم.

وعليه، فإن وجهة النظر المنقسمة بين جيران الصين الآسيويين، وخاصة أعضاء الآسيان، بشأن نهوض الصين وتعاملها مع هذه النزاعات، تلقي بعض الضوء على سبب عدم وجود آسيان في موقف موحد لسنوات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع نزاعات بحر الصين الجنوبي. فقد أظهرت الدول الأعضاء في الآسيان إجماعاً على

الأهداف العريضة لتحقيق **Code of Conduct (COC)** - حتى في الوقت الذي تقر فيه بأن الكود ليس عصا سحرية لحل النزاعات الأساسية تماماً، وهو ما يمثل الموقف الرسمي للمجموعة (٣٣).

فإن التمسك بقواعد وقوانين COC هو شرط ضروري لتعزيز الثقة على مستوى المنطقة ولتجنب الفوضى، حيث سيكون هناك خطر أكبر من تصاعد التوترات بسبب سوء التقدير بدونها. ومع ذلك، لا تزال هناك نزاعات محددة، ناهيك عن عدم توافق الأفضليات بين الصين وبعض أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا - وأبرزها الفلبين وفيتنام. في الوقت نفسه، فإن تقارب المصالح بين الصين وبعض دول الآسيان - بما في ذلك تلك التي تخوض نزاعات في بحر الصين الجنوبي - قد دفع تلك الدول إلى التقليل من حدة هذه التوترات، وأن تتأى بنفسها عن هذه القضية تحديداً، وأن تعمل على تقوية وتعزيز مرابحتها الاقتصادية مع بكين.

تم تجسيد الانقسام بين دول الآسيان حول نزاعات بحر الصين الجنوبي بشكل واضح في قمة الآسيان عام ٢٠١٢ عندما أبتت كمبوديا - رئيس الآسيان وحليف الصين الوثيق - القضية خارج جدول الأعمال، الأمر الذي أدى إلى الفشل في إصدار بيان مشترك نهائي لأول مرة في تاريخ المجموعة. وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين رئيس الوزراء الكمبودي "هون سن" والفيتناميين، فإن اعتماد كمبوديا على المساعدات والاستثمارات الصينية - بقيمة تزيد على ١١ مليار دولار خلال العقد الأخيرين - وموقع كمبوديا كطرف لا يشارك مباشرة في النزاعات الإقليمية، قاد ذلك لدعم المزاعم الصينية، وتقوية موقف بكين، وجعل الآسيان كتلة تجارية مختلة وظيفياً غير قادرة على التفاوض من أجل نفسها (٣٤). كما أظهرت افتقار الآسيان للإرادة الموحدة لمواجهة الصين أيضاً.

أما بالنسبة لبروناي وماليزيا، فقد قللوا من المخاوف بشأن التهديد الذي تشكله السفن البحرية الصينية التي تقوم بدوريات في مياه المنطقة. وعلى الرغم من التوترات حول بحر الصين الجنوبي، فإن هاتين الدولتين لا ترى سبباً للتعامل بحذر مع الصين، وهذا ما يفسره الترابط المعقد والمربح - في كثير من الأحيان - في علاقاتهم مع الصين. من ناحية أخرى، تخوض فيتنام والفلبين معارك مريرة ضد الصين على حول بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك "الباراسيلس والسبراتليز".

- موقف حكومة فيتنام

فقد اهتمت باتخاذ -في بعض الأحيان- نهج يتسم بالدقة والواقعية في التعامل مع الصين، ومع ذلك كانت إلى جانب الفيلبين، واحدة من أكثر المعارضين لطموحات الصين التوسعية. ويرجع ذلك، -إلى حد كبير- بسبب عدم قدرة "هانوي" على تجاهل الوضع الاقتصادي للصين كأكبر شريك تجاري لها وأهم مستثمر.

فقد أدى نهوض الصين السريع إلى زيادة الحاجة إلى أن تهتم "هانوي" بدعم علاقتها مع بكين بطريقة أكثر براجماتية. ومن هذا المنطلق، فقد حاولت "هانوي" إعطاء أولوية لمصالحها المشتركة مع الصين على الرغم من تاريخ العلاقات المعقد بين الطرفين والتي كانت الصين خلالها جزءاً من أكثر أعداء فيتنام المخيفين. غير أن هذا التقارب قد تراجع بصورة كبيرة في مايو ٢٠١٤ بعد وضع منصة النفط الصينية في المياه التي تطالب بها فيتنام، مما تسبب في أحداث ما يمكن أن يوصف بأنه "أخطر تدهور" في العلاقات الصينية الفيتنامية منذ حرب الحدود عام ١٩٧٩.

بشكل عام، يمكن القول بأنه كان على فيتنام أن تكون أكثر حذراً بشأن التعامل مع استفزازات الصين، حتى أثناء الاستعداد لحرب محتملة مع الصين والسعي للخروج من الظل الاقتصادي لها. في الوقت نفسه، يمكن القول بأن شكوك فيتنام الدائمة فيما يتعلق بنهضة الصين، قد شجعت الزعماء الفيتناميين على الموازنة بعناية وتحسين العلاقات مع القوى العالمية الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا. فقد اهتمت فيتنام بإعادة بناء علاقاتها مع روسيا، التي تعهدت -من جانبها- بتقديم قروض لمساعدة فيتنام على تحديث معداتها العسكرية وتوفير الإمدادات العسكرية الروسية، بما في ذلك ست غواصات هجومية مقدمة إلى البحرية الفيتنامية^(٣٥).

بالإضافة إلى ذلك، حاولت هانوي استخدام التنافس المتصاعد بين بكين وواشنطن لتعزيز الميزة الجيوسياسية والاقتصادية لها، حيث تحرص القوتان الرئيسيتان على جذب فيتنام بعيداً عن مدارها الاستراتيجي، على أمل الحصول على وصول أكبر لصادراتها إلى الولايات المتحدة. فقد سعت هانوي إلى تحقيق التوازن بين بكين وواشنطن دون أن تذهب بعيداً في أي من الاتجاهين، وذلك لتعظيم موقعها المستقل وقوتها الجيوسياسية - حتى وإن كانت قوة صغيرة-.

- موقف حكومة الفلبين:

في المقابل، اتخذت مانيلا موقفاً أكثر وضوحاً وأقل مساومةً، وانتقدت علناً استراتيجية بكين للتغلب على الفجوة. فمن الناحية الواقعية، فإن الفلبين غير مناسبة

لمواجهة الصين بمفردها بسبب تباين القوة الثنائية، حيث يعد الجيش الفلبيني من أضعف الجيوش في المنطقة، ويمتلك ميزانية عسكرية تبلغ ٤٠ في المائة من حجم ميزانية بكين. كما أن الفلبين غير قادرة على تحدي الصين مباشرةً بسبب وضعها في المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم وواحدة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي. وهذا يوفر لمانيتلا قوة اقتصادية ودبلوماسية أضعف بكثير من بكين.

في ظل هذه الظروف والمعطيات، حاولت الفلبين تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة -حليفها الرئيسي- وتمشياً مع إعادة توازن واشنطن إلى آسيا. بالإضافة إلى ذلك، فقد تبنت الفلبين حملة ساحرة مع اليابان -وهي حليف ديموقراطي آخر لأمريكا في آسيا- وهي منافس إقليمي رئيسي للصين. ولقد لجأت الفلبين إلى ذلك، من خلال تعزيز علاقاتها الاقتصادية وتعزيز علاقاتها العسكرية مع مجموعة كبيرة من الدول في المنطقة، الأمر الذي يجعل من المحتمل أن تصبح جنوب شرق آسيا ساحة قتال رئيسية للمنافسة الصينية اليابانية.

ومن هذا المنطلق، فقد اتخذت إدارة "آبي" سلسلة من الحوارات الاستراتيجية والتبادلات الدفاعية مع عدد من دول جنوب شرق آسيا، والتي كان من بينها: توفير قوارب دورية لخفر السواحل الفلبيني، ومضاعفة ميزانية المساعدات العسكرية لإندونيسيا وفيتنام لبناء نطاقات أوسع للشراكات الإقليمية، وتعزيز القدرات البحرية الإقليمية لمواجهة الخطر الإقليمي للصين بشكل أكثر فعالية^(٣٦).

هذا، وفي الوقت الذي كان فيه معظم أعضاء رابطة دول جنوب شرقي آسيا يترددون في اختيار الجانبين -الصيني والياباني- علانيةً -بالنظر إلى قربهم الجغرافي ومصائهم المشتركة مع الصين- رحبت الفلبين بدفع رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" لتوسيع دور اليابان العسكري والسماح بإعادة تفسير دستور اليابان السلمي. مثل هذه الإصلاحات، سمحت للقوات المسلحة اليابانية بلعب دوراً أكبر في الدفاع الجماعي عن النفس ضد عدو مشترك^(٣٧).

مما سبق، يمكن ملاحظة محاولة معظم أعضاء الآسيان إقامة توازن بين التهديدات والمصالح التي تشكلها الصين، لأن فرص الأعمال والتجارة التي توفرها هذه العلاقة الصاعدة، بالإضافة إلى دعوات بكين لبناء شراكة استراتيجية شاملة، تبدو أكثر واعدة على المدى الطويل من تدابير المساعدة التي تقدمها اليابان والتي يمكنها القيام به. في ظل هذه الظروف، أدى تقارب المصالح بين مانيتلا وطوكيو في العديد من القضايا، بما في ذلك تصوراتهم حول التهديدات المشتركة فيما يتعلق بتأكيد بكين في بحر الصين

الجنوبي والشرقي، إلى قيام الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، وتعزيز التعاون الثنائي في مجال الشؤون البحرية، ذلك من خلال تدابير مثل إرسال سفن دوريات من خفر السواحل الياباني إلى الفلبين. بمعنى أن التعاون الدفاعي الفلبيني الياباني المشترك ساعد في تقديم شريك مستعد للتعويض عن افتقار الفلبين إلى القوة العسكرية.

أضف إلى هذه التدابير الأمنية التي اتخذتها الفلبين، فقد اتخذت إجراءات قانونية تحت رعاية إتفاقية الأمم المتحدة لقوانين البحار في يناير ٢٠١٣، لمواجهة الغارات الصينية على ما تعتبره الفلبين مجالها البحري، الأمر الذي دفع بكين إلى ادانة هذا العمل، غير أن مانيتا واصلت الإجراءات على أمل أن تحمل قضيتها القانونية ضد الصين ثقلًا أخلاقياً وسياسياً كبيراً^(٣٨).

هذه التدابير الأمنية التي اتخذتها مانيتا ضد السياسات الصينية، دفعت معظم أعضاء رابطة دول جنوب شرقي آسيا -حتى تلك الدول التي أثارها مطالبات الصين- إلى التردد في تقديم دعم دبلوماسي صريح للتحكيم بالنسبة لمانيتا، ويرجع السبب في ذلك إلى التخوف من نفوذ بكين المتزايد في المنطقة، ومخاوفهم من أن القضية القانونية قد يكون لها انعكاسات سلبية على العلاقات مع الصين^(٣٩). بمعنى أن، دبلوماسية الآسيان وسط تهديد الصين أظهرت مزيداً من الفشل في تقديم جبهة موحدة للنزاعات البحرية ومحاولة إقناع الصين بممارسة ضبط النفس في بحر الصين الجنوبي.

مما سبق يتضح أن، النزاعات الساخنة في بحر الصين الجنوبي قد عززت من التنافس الكبير بين القوى الصينية والأمريكية وبرزت الأهمية الاستراتيجية لدول جنوب شرق آسيا، حيث تتنافس بكين وواشنطن على الفوز بمصالح هذه المناطق الإقليمية في مواجهة سياسة بعضهم البعض لاحتواء الآخر.

كما ساعدت النزاعات المتصاعدة في بحر الصين الجنوبي في فضح المصالح والانقسامات المتضاربة بين أعضاء الآسيان وافتقارهم إلى رؤية استراتيجية متماسكة للمستقبل. على وجه الخصوص، زادت وجهات نظرهم المتباينة حول أفضل السبل للتعامل مع تأكيد بكين المتنامي من احتمال أن يكونوا -تحت رحمة التنافس بين القوى العظمى بين الصين والولايات المتحدة من أجل التأثير الإقليمي- وأن يقعوا في وسط الصراع بين الاثنين في المستقبل^(٤٠).

ثالثاً: التعامل الصيني- الأمريكي حول نزاعات بحر الصين الجنوبي
بتحليل تقرير لجنة المراجعة الأمنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين لعام ٢٠١٣، فإن التحديث العسكري للصين، والاقتصاد المتنامي، والنفوذ الدبلوماسي

المتزايد، إنما يعزز من قدرة بكين على فرض مطالبها الإقليمية في بحارها القريبة، بما في ذلك بحر الصين الجنوبي والشرقي، والبحر الأصفر^(٤١).

فعلى الرغم من أن نزاع بحر الصين الجنوبي ليس جديداً، إلا أن مخاطر النزاع بين القوات العسكرية الأمريكية و/ أو حلفاء أمريكا من جانب واحد، ونظرائهم الصينيين على الجانب الآخر تتراد، ويرجع ذلك -إلى حد كبير- إلى أن مطالبات الصين الثابتة بالسيادة على المياه المتنازع عليها في المنطقة مدعومة بتحديثها العسكري المستمر ونفوذها الاقتصادي المتزايد. بمعنى أنه، كلما تزايدت القدرات العسكرية للصين، تزايدت معها مطالبها بالسيادة على بحر الصين الجنوبي.

أضف إلى ذلك، فإن الانخفاض النسبي في قوة الولايات المتحدة إنما يقوض ببطء عقود أمريكا من التفوق العسكري ونفوذ الهيمنة في آسيا وخارجها. ومع ذلك، فإن تقرير اللجنة الأمنية والاقتصادية يؤكد على إنه لا يزال من الضروري بالنسبة للولايات المتحدة الحفاظ على وجود عسكري موثوق في آسيا -بالنظر إلى أن الصين أصبحت أكثر قدرة على استخدام قوتها المتنامية- لدعم التكتيكات القسرية التي تضغط بها الصين على جيرانها للتنازل عن مطالباتهم في بحر الصين الجنوبي.

ويؤكد التقرير كذلك على الأهمية المتزايدة لتعميق الروابط الأمريكية مع الحلفاء والشركاء في آسيا، والحاجة إلى تعزيز قدرة استعداد القوات الأمريكية في غرب المحيط الهادئ لموازنة القدرات العسكرية المتنامية للصين بما فيها أصولها البحرية المتزايدة.

ومن هذا المنطلق، فقد اتخذت الولايات المتحدة عدداً من التدابير المتمثلة في:

١- دعم وتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع عدد من الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الأعضاء الرئيسيين في رابطة دول جنوب شرق آسيا مثل: إندونيسيا والفلبين وسنغافورة وفيتنام.

٢- ازدياد تواتر التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وبين عدد من البلدان في المنطقة، بالاقتران مع إعادة التوازن الاستراتيجي لواشنطن إلى آسيا.

٣- دعم وتعزيز العلاقات الدفاعية الأمريكية المتنامية مع سنغافورة، والانتشار الأمامي للسفن القتالية الأمريكية فيها كجزء من تجسيد ملموس لإلتزام واشنطن بإعادة التوازن. حيث وصلت "يو إس إس فريدم" إلى سنغافورة في أبريل ٢٠١٣ كجزء من خطط واشنطن لزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة^(٤٢).

٤- تعهدت الولايات المتحدة بتعزيز العلاقات العسكرية مع الفلبين -أحد أقدم حلفاء أمريكا في المنطقة- لتأمين الممرات البحرية لجنوب شرق آسيا بما يتماشى مع مبدأ حرية الملاحة. كما سعت واشنطن إلى تعزيز دعمها السياسي لماتايلا كجزء من المحور

الاستراتيجي لآسيا، والدفاع عن حليفتها من العدوان المتزايد للصين في المياه التي تطالب بها الفلبين.

هذا، وعلى الرغم من أن بكين نظرت بحذر إلى -محور آسيا- كمحاولة أمريكية لحشد تلك الدول ضد الصين، فقد حذرت بكين واشنطن من بذل الجهود لإلحاق الأذى بالمصالح الجوهريّة للصين، من خلال تعزيز روابط أمريكا مع دول آسيا والمحيط الهادئ، واشتعال التوترات في مياه المنطقة، كما أنها عبرت عن معارضتها استخدام مسألة حرية الملاحة كذريعة للتدخل في الصين وفي علاقاتها مع دول الآسيان.

أحد أهم الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ مثل هذه المواقف تجاه نزاعات بحر الصين الجنوبي، هو اهتمامها الكبير وتأكيداتها في الحفاظ على الحريات الملاحية العالمية والتجارة دون عوائق عبر البحار، والتي تشمل هذه الممرات البحرية المزدحمة في بحر الصين الجنوبي، والتي تعتبر حيوية للتجارة العالمية. وهكذا، فإن الولايات المتحدة -لأسباب استراتيجية وتجارية على حد سواء- كانت مؤكدة دائماً لحرية البحار، وهي أيضاً تعتبر مصلحة جماعية مهمة للعالم.

وعليه، فقد سلط المسؤولون الأمريكيون الضوء على أهمية اللجوء للأداة الدبلوماسية باعتبارها الطريق الأكثر حكمة لإخضاع المخاوف الإقليمية بشأن قوة الصين المتزايدة، الأمر الذي أكدوا عليه مراراً وتكراراً مسؤولون أمريكيون على أن استراتيجية أمريكا تجاه آسيا ليست مصممة للرد على الصين أو في صراعها معها^(٤٣). كما يرجع السبب في الاهتمام -بصورة أكبر- والتركيز على الأداة الدبلوماسية في نزاعات بحر الصين الجنوبي، والتردد الأمريكي في استخام القوة في التعامل مع الصين، هو الأهمية الشاملة للتعاون الصيني الأمريكي، وهو أمر حيوي للسلام والاستقرار العالميين^(٤٤).

وفي ضوء هذا الواقع، يبدو أن الولايات المتحدة قد عقدت العزم على ذلك، لمنع نزاعات جزيرة آسيا من تفويض العلاقات الصينية الأمريكية الشاملة، والتي لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية كل بُعد لها. فعلى الرغم من قلق أمريكا من الآثار المزعزعة للاستقرار في الادعاءات الإقليمية للصين، غير أنها -الولايات المتحدة- لديها القليل من الاهتمام برؤية حلفائها الإقليميين وأصدقائها -ناهيك عن شريكها التجاري الحاسم الصين- متورطون في صراعات عسكرية لتسوية نزاعاتهم حول ملكية الجزر واستخدام مواردها المائية، أو نطاق البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة^(٤٥). وعليه تهتم باللجوء في تلك النزاعات الى الحلول من خلال المفاوضات الدبلوماسية والتنازلات العملية.

- مستقبل التعامل الصيني-الأمريكي حول نزاعات بحر الصين الجنوبي

بشكل عام، يمكن القول بأن النزاعات الإقليمية المستمرة في بحر الصين الجنوبي لها آثار هائلة على الأمن العام في آسيا وخارجها، ويمكن النظر إليها كحالة اختبار حرجة من شأنها أن تضيء آفاق قدرات بكين واستعدادها لتغيير الوضع الإقليمي الحالي وسط التنافس الجيوسياسي بين القوات الأمريكية -التي ما زالت بارزة-، والجيش الصيني السريع التحديث في عصر العولمة. حيث ترتبط الدولتان -بشكل لا ينفصم- استناداً إلى روابط القضية المختلفة والمصالح الاقتصادية المتشابهة عن كثب.

فقد أصبح التعامل الأمريكي مع ما يسمى "بالمشكلة الآسيوية" يمثل اختباراً هاماً للوضع المستقبلي للأولوية الأمريكية، حيث تواجه فرصاً حاسمة لإثبات قدرتها على الهيمنة ومهاراتها العسكرية والدبلوماسية لحماية حلفائها وأصدقائها، من خلال التنافس مع الصين الصاعدة. وبالتالي، قد تكون المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أمراً لا مفر منه، خاصة بالنظر إلى سعي كل منهما باستمرار لتوسيع نفوذهما الجغرافي والاستراتيجي ومصالحهم الوطنية.

وعليه، فمن المرجح أن تتوسع المصالح والطموحات الأساسية للصين مع توسع قوتها الاقتصادية والدولية، ومع ذلك، فإن نوايا الصين واستعدادها لاستخدام هذه القوة ليست محددة سلفاً، ولا يمكن التنبؤ بها في المستقبل القريب. ذلك لصعوبة تحديد الخيارات التي تتخذها الدول الأخرى فيما يتعلق بالصين، وكذلك، عامل الجمهور الصيني والذي لديه حساسية لأي إجراءات خارجية تتخذ ضد البلد.

فلا يمكن للنخبة السياسية الصينية تحمل إستراتيجية تصالحية للنهوض السلمي إذا كان القيام بذلك قد يبدو أكثر من اللازم لحماية مصالح الصين الوطنية وكبريائها، خاصة في إطار وصف دول أخرى الصين بأنها تهديد أو محرض للتوترات الإقليمية. ومع ذلك، فإن أولوية الولايات المتحدة من حيث الحفاظ على التفوق الأمريكي والمصادقية كضامن أمن إقليمي من المرجح أن تجعل الولايات المتحدة مترددة في إفساح المجال لتأكيد الصين المتزايد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي تعتبرها الصين مجال نفوذها التقليدي.

هذا، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الصدام المحتمل بين القوتين العظميين، مع تحول نزاعات بحر الصين الجنوبي إلى نقطة انطلاق. يؤكد "جوزيف س. ناي" أنه على مر التاريخ، عندما تخلق قوة صاعدة الخوف بين جيرانها والقوى العظمى الأخرى، يصبح الخوف سبباً للصراع، حتى مع الأحداث الصغيرة التي تؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل غير المقصودة والكارثية^(٤٦). بمعنى أنه يمكن للمخاوف المبالغ فيها وغير المدارة أن تنتج صراعات حقيقية.

فعلى الرغم من حقيقة أن لكل من بكين وواشنطن، إلى جانب أعضاء الآسيان، مصالح مشتركة في حماية حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي ذي الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية، غير أنه في الواقع، كانت هذه المصالح المتبادلة قوية بدرجة كافية لتلقي بظلالها على الجوانب المدرة للنزاع في الخلافات الإقليمية للصين مع جيرانها أو التنافس الصيني-الأمريكي، الناجم عن سياسات التحالف والشكوك المتبادلة فيما يتعلق بالتوجهات الاستراتيجية لكل منهما في المنطقة.

وعليه، تصبح من الأهمية بمكان أن يجد الجميع طرقاً للإتفاق على حلول سلمية لنزاعات بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك حلول: التنمية المشتركة والبنية التحتية المشتركة والاستثمار المنسق، وكذلك اللجوء للتحكيم الدولي. على الرغم من تعدد المقترحات السلمية حول حل نزاعات بحر الصين الجنوبي، إلا إنها لن تؤتي ثمارها ولن تكون ذات فعالية إلا إذا كان جميع الأطراف تهتم بالتوفيق بين أهدافهم عن طريق تقديم بعض التنازلات، وتغيير وجهات النظر حول أولوياتهم.

من بين الخطوات الهامة نحو تسوية نزاعات بحر الصين الجنوبي، بذل الجهود لتهديئة الشكوك المتبادلة فيما يتعلق بالنوايا الإستراتيجية للدول وبعضها البعض، والسيطرة على القومية المتصاعدة في جميع أنحاء المنطقة من خلال الحوار، فالتعامل مع مهمة بناء الثقة ليس كشرط مسبق بل تحدٍ وهدف نهائي. فإذا تم تحديد أولوية الصين للسعي إلى حل سلمي بدلاً من فكرة توسيع السيادة، واللجوء إلى فكرة استخدام قانون البحار للمساعدة في فصل السيادة عن الاستغلال التجاري والتنمية المشتركة لصيد الأسماك والنفط، سيساهم تعزيز مصداقية الصين كقوة محبة للسلام ويبطل فكرة التهديد الصيني.

أضف إلى ذلك، يتعين على الصين أن تسعى لتحقيق سياسة اللجوء السلمي لحل الخلافات بشكل واقعي، وليس فقط من خلال الخطابات. فعلى المستوى الخطابي، أشادت بكين مراراً بعزم "النهوض السلمي" ومفهوم الأمن الجديد للترتيبات الأمنية الإقليمية، ومع ذلك، وفي الممارسة العملية، فقد تعاملت بكين بشكل سيئ في إزالة العديد من الحواجز لجعل تلك الرؤية ذات مصداقية. علاوة على ذلك، كانت الصين غير فعالة في تقديم خارطة طريق مفصلة لنوع النظام الإقليمي السلمي الذي تبشر به علانية^(٤٧).

فبيان بكين الصريح بدعم الحوار مع دول رابطة دول جنوب شرقي آسيا حول اتفاقية مكافحة التصحر، يعد خطوة مهمة إلى الأمام تساهم في خلق بيئة أكثر ملاءمة لتسوية متعددة الأطراف للقضية. ومع ذلك، تحتاج بكين إلى مواصلة المشاورات بينها وبين

الآسيان بشأن لجنة مكافحة الإرهاب بطريقة تعزز وتقوي الثقة المتبادلة، من خلال التفاهم المشترك والحل الوسط.

أما بالنسبة لدول رابطة جنوب شرقي آسيا ككل، فهذه هي اللحظة الأساسية لجمع شمل أنفسهم بطريقة تعزز نفوذهم الإقليمي وتنمية قدراتهم على تخفيف مخاوفهم من الصين الصاعدة. في الوقت نفسه، يجب أن تستفيد هذه الدول من الفرصة لتوسيع نطاق علاقاتها المربحة اقتصادياً مع الصين إلى شراكة موثوقة من الناحية الاستراتيجية بدلاً من أن تطغى عليها الطبيعة المطولة لنزاعات بحر الصين الجنوبي.

أما بالنسبة لواشنطن، فالمهمة الأساسية هي توضيح أن محور الدولة في آسيا ليس مصمماً لعبة محصلتها صفر لاستهداف الصين وعزلها، بل للوفاء بدور الولايات المتحدة كمزود موثوق للأمن الآسيوي - لا يزال قوياً بما يكفي للحفاظ على علاقات التحالف الحيوية والحفاظ على التوترات الإقليمية. وفي حالة وجود أي صراع إقليمي على الأراضي المتنازع عليها، تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية الدفاع عن حليفها القديمة، الفلبين، ودعم شركائها الإقليميين مثل إندونيسيا وماليزيا. فإن القيام بخلاف ذلك من شأنه أن يقوض مصداقية أمريكا، ليس فقط في جنوب شرقي آسيا، ولكن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأماكن أخرى.

نتائج الدراسة

في إطار هذه الدراسة، فقد خلصت الباحثة إلى عدد من النتائج التي تتناولها فيما

يلي:

- يحظى بحر الصين الجنوبي بأهمية استراتيجية بسبب وقوعه جغرافياً في نقطة إنقضاء طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة في العالم، حيث تمر عبره نصف التجارة الدولية التي يؤمل بأن تزداد مستقبلاً بشكل مكثف، كما يتمتع بإمكانات سكانية واقتصادية كبيرة. بالإضافة إلى الإمكانيات النفطية والغازية في أعماقه. كما يعتبر أقصر الطرق التي تصل بين المحيطين الهادئ والهندي، فضلاً عن كونه يمتاز بوجود أكثر خطوط الملاحة ازدحاماً بحركة السفن في العالم. إذ أن نصف ناقلات النفط العالمية يمر عبر هذا البحر، وأغلبية هذه الناقلات تحمل المواد الأولية كالنفط الآتي من الخليج العربي إلى دول جنوب شرق آسيا.

- هذه الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، دفعت القوى الكبرى للاهتمام به وترى ضرورة حمايته من أي قوى أخرى، إقليمية أكانت أم دولية. حيث كان التخوف من وجود قوى تتسبب في تعطيل حركة الملاحة فيه، لارتباط ذلك بإمكان الضرر باقتصادها واقتصاد المنطقة عموماً.

- هذه الأهمية الاستراتيجية دفعت دول الإقليم التي تتشكل منه، إلى السعي نحو إبراز حقها في مياهه الإقليمية بالطريقة التي ترى أنها تضمن مصالحها الاستراتيجية العليا، وهو ما قاد بالضرورة إلى حدوث اختلاف في وجهات نظرها وادعاءاتها الخاصة بتحديد المياه الإقليمية، مما أدى إلى تعقيد الوضع الجيوبوليتيكي في الإقليم.

- أصبحت نزاعات بحر الصين الجنوبي نقطة جوهرية في التنافس الأمريكي - الصيني في غرب المحيط الهادئ. الأمر الذي أدى إلى اهتمام صناع القرار الأمريكي بهذه المنطقة، حيث تصاعدت أهميته منذ نهاية الحرب الباردة، ومنذ توجه الصين إلى بناء قدراتها الدفاعية والتسليحية، بما فيها قدراتها البحرية التي بدأت تتخذ من هذا البحر مجالاً لحركتها، لذا تجد الإدارة الأمريكية نفسها اليوم أمام تحد جيوبوليتيكي يهدد مستقبل وجودها ومصالحها في هذا البحر، الأمر الذي يؤكد أن بحر الصين الجنوبي سيكون واحداً من النقاط الجيوبوليتيكية الساخنة التي يتوقف عليها مصير العالم.

- من المهم تبني الحقيقة المتمثلة في أن تشجيع ضبط النفس من جميع الأطراف وحل هذه النزاعات بالطرق السلمية سيكون في مصلحة أمريكا. فبالنظر إلى المعطيات الواقعية، قد يكون للتدخل الأمريكي المباشر نتائج عكسية، نظراً لخطر الإضرار بعلاقاتها -البالغة الأهمية- مع الصين بإسم الدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها حتى لو كانت الإجراءات الصينية لا تهدد بشكل مباشر المصالح الأمريكية الأساسية، بما في ذلك حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي. ومع ذلك، يجب على واشنطن بناء اهتمام وثيق لتصور بكين للتراجع الأمريكي، والحفاظ على قوتها الشاملة من أجل الحفاظ على علاقات صحية ومتوازنة مع الصين الناشئة.

- على الرغم من أهمية التعاون الصيني-الأمريكي في مواجهة عدد من المشكلات العالمية، فإن تلبية مطالب الصين بشكل مفرط قد يأتي بنتائج عكسية، لأن القيام بذلك يمكن أن يغذي لدى إدارة بكين - عن ضعف صورة العالم الخارجي، الأمر الذي قد يدفعها نحو بذل المزيد من الجهد لتحقيق طموحاتها التوسعية. وبالتالي، تحتاج الولايات المتحدة إلى مواصلة مشاركتها في آسيا بشيء من القوة في دبلوماسيةيتها -ليس بالضرورة لإثارة الصين- ولكن لتعزيز الردع لمواجهة توسع الصين، وإقناع بكين بأنه لا يوجد شيء يمكن كسبه عن طريق استخدام القوة اداء جيرانها. وفي ظل هذه الظروف، من الضروري للولايات المتحدة أن تجد التوازن الصحيح بين الاطمئنان لدى حلفائها من التزام واشنطن بالاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والحفاظ على سياسة أمريكا العملية المتعلقة بالتواصل مع بكين لحماية مصالح الولايات المتحدة دون استغلال قلق بكين. هذا سيتطلب من الولايات المتحدة اتباع نهج دقيق -استراتيجياً- للحفاظ على مصداقيتها باعتبارها أهم موازين القوة في آسيا، مع بذل الجهود في نفس

الوقت لتهيئة بيئة يتم فيها دمج الصين كجزء أساسي من المجتمع الإقليمي. مثل هذا النهج سوف يتطلب توازناً دقيقاً من إدارة التحالف من جهة والمشاركة العملية والحيوية مع بكين من ناحية أخرى.

خاتمة الدراسة

إن مستقبل صعود الصين مفتوح العضوية، وهو ليس سيئاً بالضرورة. بمعنى أنه لا يزال من الممكن تشكيل المستقبل ليصبح أكثر سلمية وتعزيزاً متبادلاً. هذا الأمر يمكن أن يبرز الواقعية العملية في الصين، التي تسعى جاهدة إلى الظهور ليس كتهديد، بل عضو قوي، لكنه محترم وفخور في المجتمعات الإقليمية والدولية.

لا يزال يمكن تحويل القضية المحددة لنزاعات بحر الصين الجنوبي، على الرغم من أنها تعتبر نقطة اشتعال جيوسياسية رئيسية، إلى فرصة لخلق مستقبل أفضل، خاصة إذا كانت الصين تريد أن يتم الاعتراف بها ليس فقط كقوة صاعدة، ولكن أيضاً كقائد محترم في آسيا وخارجها، يجب على إدارة بكين ألا تفوت هذه الفرصة لتخفيف التوترات المستمرة عن طريق تخفيف مخاوف جيرانها بشأن توسعها العدواني ومن خلال تعزيز شمولية الفوائد التجارية على مستوى المنطقة والشراكات الاستراتيجية.

يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل بجد لتعزيز علاقتها الاستراتيجية مع الصين، حتى في الوقت الذي تسعى فيه جاهدة للحفاظ على تفوقها العسكري والحفاظ على توازن القوى الإقليمي لصالحها. مثل هذا النهج الحذر وغير المتناسق على ما يبدو لن يعكس بالضرورة تباين سياسة واشنطن في آسيا، بل سيكون دليلاً ملموساً على حقائق الترابط الأمريكي المعقد مع الصين والدول الأخرى في المنطقة.

مواجهة خطر الصراع وأهمية الحد من التوترات الجيوسياسية على بحر الصين الجنوبي، دعا العلماء والقادة العالميون على حد سواء إلى بناء الثقة الاستراتيجية، بناءً على نوع جديد من علاقة القوة الرئيسية بين بكين وواشنطن^(٤٨). حيث يؤكد "هنري كيسنجر" على ذلك فلا ينبغي اعتبار ظهور الصين المزدهرة والقوية "بحد ذاتها هزيمة إستراتيجية أمريكية بالنظر إلى الطبيعة غير الصفيرية لعلاقتها الثنائية في القرن الحادي والعشرين. فإن التعامل مع الصين الصاعدة على أنها ضارة بالسلام الإقليمي، مع رؤية التوترات المتزايدة في بحر الصين الجنوبي باعتبارها انعكاساً لطموحات بكين التوسعية، أو استنتاج أن العلاقات الصينية الأمريكية ستتبع الحلقة المفرغة لصعود وسقوط القوى العظمى، فتبني مثل هذه الأفكار سوف يعزز من موضوعات سباق التسلح، ويزيد من تفاقم المعضلة الأمنية.

هوامش الدراسة

- ¹ CSIS Global Forecast 2012, Available at, http://csis.org/files/publication/120413_gf_glaser.pdf. (Accessed; 12-09-2019)
- ² Zhao Hong, The South China Sea Dispute and China-ASEAN Relations, Asian Affairs 44, no. 1 (2013), p 27.
- ³ أحمد يوسف أحمد، محمد زباره، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٤٢. أنظر أيضاً: نورهان الشيخ، سلسلة مفاهيم: المصلحة الوطنية: طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٩.
- ⁴ Jeffrey W. Legro, What China Will Want: The Future Intentions of a Rising Power, Perspectives on Politics 5, no. 3 (2007), pp 515–516.
- ⁵ Stephen G. Brooks, The Globalization of Production and the Changing Benefits of Conquest, Journal of Conflict Resolution 43, no. 5 (1999): pp 646–670. and Eric Gartzke, The Capitalist Peace, American Journal of Political Science 51, no. 1 (January 2007): pp 166–191.
- ⁶ Aron Friedberg, The Future of U.S.-China Relations: Is Conflict Inevitable? International Security, 30, no. 2 (2005), p 30.
- ⁷ Jack Levy, The Diversionary Theory of War: A Critique, in Handbook of War Studies, ed. Manus I. Midlarsky (Boston: Unwin Hyman, 1989), 259–88.
- ⁸ Eric J. Labs, Beyond Victory: Offensive Realism and the Expansion of War Aims, Security Studies 6, no. 4 (1997): pp 1–49.
- ⁹ John J. Mearsheimer, The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia, Chinese Journal of International Politics 3, no. 4 (Winter 2010):pp 381–396.
- ¹⁰ John H. Herz, Idealist Internationalism and the Security Dilemma, World Politics 2, no. 2 (January 1950): pp 157–180.
- ¹¹ Robert Art, The United States and the Rise of China: Implications for the Long Haul, Political Science Quarterly 125, no. 3 (Fall 2010), pp 361–362.
- ¹² John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, (New York: Norton, 2001), pp 400–02.
- ¹³ Denny Roy, Hegemon on the Horizon? China's Threat to East Asian Security, International Security 19, no. 1 (Summer 1994), 159–60.
- ¹⁴ Wang Jisi, International Relations Theory and the Study of Chinese Foreign Policy: A Chinese Perspective, in Thomas W. Robinson and David Shambaugh, eds, Chinese Foreign Policy: Theory and Practice, (Oxford, UK: Clarendon Press, 1998), p498.

¹⁵ Lucian W. Pye, After the Collapse of Communism: The Challenge of Chinese Nationalism and Pragmatism, in Eberhard Sandschneider, ed, The Study of Modern China, (New York: St. Martin's Press, 1999), p 38.

¹⁶ David Lampton, Following the Leader: Ruling China, from Deng Xiaoping to Xi Jinping (Berkeley: University of California Press, 2014), pp 109–10.

¹⁷ G. John Ikenberry, The Illusion of Geopolitics: The Enduring Power of the Liberal Order, Foreign Affairs 93, no. (3, 2014):pp 80–90.

¹⁸ Suisheng Zhao, Chinese Foreign Policy: Pragmatism and Strategic Behavior (New York: M. E. Sharpe, 2004), p5.

¹⁹ An Gang, The Core of the Issue: China's Declaration of Its Key Interests Misinterpreted by Many, Beijing Review. Available at;

http://www.bjreview.com.cn/world/txt/201308/26/content_563009.htm. (Accessed; 15-09-2019)

²⁰ Stephen Harner, The NY Times' 'China Threat' Myth, the 'Pivot to Asia,' and Obama's Foreign Policy Legacy, Forbes. Available at,

http://www.forbes.com/sites/stephen_harner/2014/06/22/the-nytimes-china-threat-myth-the-pivot-to-asia-and-obamas-foreign-policy-legacy/. (Accessed; 25-08-2019).

²¹ Office of the Secretary of Defense, Annual Report to Congress: Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2013 (Washington, DC: Department of Defense, 2013), 3,

http://www.defense.gov/pubs/2013_china_report_final.pdf. (Accessed; 24-08-2019).

²² Liang Guanglie, A Better Future through Security Cooperation, (speech, 10th IISS Asian Security Summit, Shangri-La Dialogue, Fourth Plenary Session, 5 June 2011), Available at; <https://www.iiss.org/events>, (Accessed; 25-08-2019).

²³ John D. Ciorciari, Chinese Dilemmas in the South China Sea, Asia Society (blog), Available at, <http://asiasociety.org/blog/asia/chinese-dilemmas-south-china-sea>. (Accessed; 25-08-2019).

²⁴ Mimi Lau, Li Keqiang Offers ASEAN Cautious Backing for South China Sea Accord, South China Morning Post, Available at,

<https://www.scmp.com/news/china/article/1302572/premier-li-keqiang-says-china-wants-south-china-sea-solution>. (Accessed; 15-09-2019).

^{٢٥} في عام ٢٠٠٢ وقّعت الصين ودول الآسيان، بما في ذلك الفلبين: إعلان سلوك الأطراف COC في بحر الصين الجنوبي، والذي وعدت فيه الأطراف المعنية بالالتزام بحل نزاعات بحر الصين الجنوبي من خلال المشاورات والمفاوضات الودية من قبل الدول المعنية المباشرة ذات السيادة. ومنذ ذلك الحين انخفضت

درجة التوتر في بحر الصين الجنوبي، ما يدل على أن التفاوض الثنائي هو الوسيلة الفعالة والوحيدة لتسوية النزاعات.

²⁶ Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "Deepen Reform and Opening Up and Work Together for a Better Asia Pacific: Address by H.E. Xi Jinping President of the People's Republic of China to the APEC CEO Summit" (speech, APEC CEO Summit, 9 October 2013), Available at;

http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/zyjh_665391_/t1088517.shtml. (Accessed; 15-09-2019).

²⁷ Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "President Xi Jinping Makes Remarks on Promoting the Connectivity in the Asia Pacific at the 21st APEC Economic Leaders' Meeting" Available at;

http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/topics_665678/xjpfwynmlxycx21apcc_665682/t1087409.shtml. (Accessed; 15-09-2019).

²⁸ Henry Sanderson, China's Xi Urges Asian Security Framework to Counter U.S., Bloomberg, Available at, <http://www.bloomberg.com/news/articles/2014-06-28/china-s-xi-urges-asian-security-ramework-to-counter-u-s->. (Accessed; 15-09-2019).

²⁹ Bonnie S. Glaser and Deep Pal, Is China's Charm Offensive Dead?, China Brief 14, no. 15, Available at;

http://www.jamestown.org/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=42691&no_cache=1#.VEF_O8Uo5jo. (Accessed; 25-08-2019).

³⁰ Carl Thayer, 4 Reasons China Removed Oil Rig HYSY-981 Sooner Than Planned, Diplomat, Available at,

<http://thediplomat.com/2014/07/4-reasons-china-removed-oil-rig-hysy-981-sooner-than-planned/>. (Accessed; 25-08-2019).

³¹ Ibid.

³² Pew Research Global Attitudes Project, Chapter 4: How Asians View Each Other, Spring 2014 Global Attitudes Survey, Available at,

http://www.pewglobal.org/2014/07/14_/chapter-4-how-asians-view-each-other/. (Accessed; 28-08-2019).

³³ A Code of Conduct (COC) regulating actions in the South China Sea. A single draft of the COC was first put forth in August 2018, with an agreement reached in November 2018 by China and ASEAN to finalize the COC within three years, starting from 2019.

³⁴ Luke Hunt, ASEAN All at Sea over China Spats, Phnom Penh Post, Available at, <http://www.phnompenhpost.com/post-weekend/asean-all-sea-over-china-spats>.

(Accessed; 28-08-2019).

³⁵ Roberto Tofani, Russia Rebuilds Ties with Vietnam, Asia Times, Available at, http://atimes.com/atimes/Southeast_Asia/SEA-02-201113.html. (Accessed; 28-08-2019).

³⁶ Evelyn Goh, Chinese Challenge: Australia's Japan Choice, Yale Global, Available at, <http://yaleglobal.yale.edu/content/chinese-challenge-australia%E2%80%99s-japan-choice>. (Accessed; 15-09-2019).

³⁷ Simone Orendain, Japan Outlines Constitution Change Impact, Voice of America, Available at, <http://www.voanews.com/content/japan-outlines-impact-of-pacifist-constitutionchange/1959411>. (Accessed; 15-09-2019).

³⁸ Greg Torode, Philippines South China Sea Legal Case against China Gathers Pace, Reuters, Available at, <http://www.reuters.com/article/2013/09/27/us-china-philippines-idUSBRE98Q0BX20130927>. (Accessed; 20-09-2019).

³⁹ Ian Storey, Manila Ups the Ante in the South China Sea, China Brief 13, no. 3 (2013), 3–5. Available at; http://www.jamestown.org/uploads/media/cb_02_11.pdf. (Accessed; 20-09-2019).

⁴⁰ Duvien Tran and Khanh Vu Duc (eds), ASEAN as Pawn in Great Power Game, Asia Times, Available at, http://www.atimes.com/atimes/Southeast_Asia/SEA-02-221113.html. (Accessed; 20-09-2019).

⁴¹ House, U.S.-China Economic and Security Review Commission 2013 Report to Congress: China's Maritime Disputes in the East and South China Seas, and the Cross-Strait Relation-ship; Testimony of the Honorable Dennis C. Shea, Vice Chairman, U.S.-China Economic and Security Review Commission, before the Armed Services Committee, US House of Representatives; Hearing on 2013 Report to Congress of the U.S.-China Economic and Security Review Commission, 113th Cong., 1st sess., Available at, http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/SheaD-20131120_2013%20Annual%20Report.pdf. (Accessed; 25-09-2019).

⁴² Mariko Oi, USS Freedom Arrives in Singapore as Part of US Pivot, BBC News, Available at, <http://www.bbc.com/news/world-asia-22156283>. (Accessed; 25-09-2019).

⁴³ John Kerry quoted in Lesley Wroughton and Michael Martina, China, U.S. to Boost Security Ties, but No Breakthroughs, Reuters, Available at,

[http://www.reuters.com/article](http://www.reuters.com/article/idUSKBNOFFOY520140710) /2014/07/10/us-china-usa-
[idUSKBNOFFOY520140710](http://www.reuters.com/article/idUSKBNOFFOY520140710). (Accessed; 25-09-2019).

⁴⁴ Hillary Rodham Clinton and Timothy Geithner, A New Strategic and Economic Dialogue with China, Wall Street Journal, Available at, http://www.wsj.com/articles/SB100_01424052970204886304574308753825396372. (Accessed; 25-09-2019).

⁴⁵ Chuck Hagel: Beijing 'Destabilizing' South China Sea, BBC News, Available at, <http://www.bbc.com/news/world-asia-27646223>. (Accessed; 20-09-2019).

⁴⁶ Joseph S. Nye, Taiwan and Fear in US-China Ties, Taipei Times, Available at, <http://www.taipeitimes.com/News/editorials/archives/2008/01/14/2003397224>. (Accessed; 25-09-2019).

⁴⁷ Mingjiang Li, China and Maritime Cooperation in East Asia: Recent Developments and Future Prospects, Journal of Contemporary China 19, no. 64 (March 2010), p 308.

⁴⁸ Kissinger, the Future of U.S.-Chinese Relations, conflict is a choice not a necessity, Foreign Affairs, March/April 2012. Available at; <https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2012-03-01/future-us-chinese-relations>.